الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس ــ مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: إدارة و اقتصاد المؤسسة

عنوان المذكرة

أثر السياسة النقدية و المالية على تأهيل المؤسسة

دراسة مؤسسة إنتاج الحليب ومشتقاته سعادة- غليزان.

من إعداد الطالبة: تحت الإشراف الأستاذ:

ملاح إيمان بوضراف الجيلالي

لجنة الناقشة:

- أ. بشني عبد القادر	أستاذ مساعد	جامعة مستغانم	أ. رئيسا
- أ. بوضراف الجيلالي	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم	أ. مؤطرا
- أ. يسعد عبد الرحمان	أستاذ مساعد	جامعة مستغانم	أ. مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2016

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس ــ مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: إدارة و اقتصاد المؤسسة

عنوان المذكرة

أثر السياسة النقدية و المالية على تأهيل المؤسسة

دراسة مؤسسة إنتاج الحليب ومشتقاته سعادة- غليزان.

من إعداد الطالبة: تحت الإشراف الأستاذ:

ملاح إيمان بوضراف الجيلالي

لجنة الناقشة:

- أ. بشني عبد القادر	أستاذ مساعد	جامعة مستغانم	أ. رئيسا
- أ. بوضراف الجيلالي	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم	أ. مؤطرا
- أ. يسعد عبد الرحمان	أستاذ مساعد	جامعة مستغانم	أ. مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2016

الخاتمة

لقد تناولت هذه الدراسة إلى تحليل أثار السياسة النقدية و المالية على تأهيل المؤسسات الاقتصادية و ذلك من خلال تطرقي إلى مجموعة من التعاريف المتعلقة بالسياسة النقدية و المالية و أهدافها و الأدوات المستخدمة في التأثير على النشاط الاقتصادي ومن أجل فهم هذه السياسات فهما دقيقا رأينا لابد من معرفة الإطار الفكري للسياسات النقدية و المالية، و بصفة خاصة مدى فعاليتها في مختلف المدارس الاقتصادية، و بهذا شكلت السياستين النقدية و المالية أهم السياسات الاقتصادية المستخدمة في علاج الاختلالات و جسدت هذه السياسات في مدرستين في الفكر الاقتصادي تختلفان من حيث الأفكار و المبادئ، تمثلت الأولى في المدرسة الكينزية التي تعطي أهمية كبيرة للسياسة المالية و الثانية في المدرسة النقدية التي تؤمن بأهمية السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي، لذلك رأينا أنه لابد من دراسة هاتين السياستين و المقارنة بينهما من حيث الفعالية و العلاقة الموجودة بينهما ثم التنسيق و الجمع بين هاتين السياستين و هو الشيء الذي يزيد في تحقيق أفضل الأهداف.

و بعدها تناولت على برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية، و التعرف على هذا البرنامج يدفعنا لمعرفة مفهوم التأهيل و أهدافه و متطلبات نجاحه و صعوبات التي تواجهه، ثم إلى أهم البرامج التأهيل المسطرة من طرف الدولة الجزائرية قصد تأهيل مؤسساتها الاقتصادية لتحسين تنافسيتها و الصمود أمام منافسة منتجات المؤسسات الأجنبية و تمثلت ذلك في البرنامج الوطني للتأهيل المسطر من طرف الوزارة المكلفة بالمؤسسات و في الأخير قنا بعرض كل من أسباب و أهداف كل برنامج.

يلعب قطاع النقدي و المالي دور هاما في نمو الاقتصاد الوطني، و بذلك أصبح التأهيل وسيلة في دعم المؤسسات الاقتصادية، حيث لا تزال تعاني العديد من المشاكل، لهذا كان من الضروري على المؤسسة أن تطبق سياسة مالية و نقدية ناجعة تلعب دورا أكبر في تدعيم و تأهيل المؤسسة لتحسين أدائها و مردوديتها، و لذلك قامت بتبني جملة من إجراءات من شأنها تحقيق ذلك.

اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى : " **السلطة النقدية تساهم في ضبط العرض النقدي**": إن السلطة النقدية في سبيل ضبطها العرض النقدي تعتمد على عدة أساليب، و لقد أثبتت التجارب و الدراسات أن أدوات السياسة النقدية غير المباشرة خاصة تكون أكثر فعالية في ذلك إذا تم تفعيل دورها في بيئة مواتية مثل ما هو معمول به في الدول المتطورة في ظل تطوير أداءات البنوك المركزية في مجال إدارة سياستها النقدية، و في سبيل تحقيق أهدافها لا شك أنه يستدعى الأمر تطبيق أدواتها مما جعلها تحتل مكانة مميزة.
- الفرضية الثانية: "**السياسة المالية تهدف لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة بواسطة كافة أدواتها**": إن السياسة المالية سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية تعتمد على عدة أساليب، و اتضح لنا أن السياسة المالية لها مكانة هامة في السياسة الاقتصادية حيث شهدت تطورات جوهرية و أصبحت أداة الدولة للتوجيه و الإشراف على النشاط الاقتصادي و الحيلولة دون تعرضه لمراحل الكساد و الرواج التي تعصف به من الحين و الأخر.
- الفرضية الثالثة: "**يساهم التأهيل في زيادة تنافسية المؤسسات الاقتصادية** ": بالفعل حيث بنظر للتأهيل بأنه مجموعة من القواعد تحث على تحسين منافسة المؤسسة، من خلال عمليات إصلاح دائمة، تعمل على إدخال فكرة التطور، التنبؤ والبحث عن نقاط القوة ونقاط الضعف، بتعبير آخر مجموعة من الإجراءات تنبع من إستراتيجية واضحة في التعامل مع محيط المؤسسة، مما يزيد من قدرتها على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين وبشكل أكثر كفاءة عن غيرها.
- الفرضية الرابعة: " **تؤثر السياسة النقدية والمالية سلبا أو إيجابا على تأهيل المؤسسة** ": إن كل من السياسة النقدية و المالية تؤثر على تأهيل المؤسسة إما بالإيجاب أو بالسلب، و لقد أثبت الدراسة بالفعل أن هناك مجموعة من الآثار المتعلقة بالسياسة النقدية و المالية على برنامج و إستراتيجية تأهيل المؤسسة الاقتصادية، و يكون التأثير الإيجابي عندما يكون السياسة النقدية و المالية في الاتجاه التوسعي و التأثير السلبي عندما تكون في الاتجاه الانكماشي.

نتائج البحث:

- السياسة النقدية و المالية من أهم السياسات الاقتصادية.
- الانسجام بين السياستين النقدية والمالية عاملا يحقق الاستقرار النقدي والمالي وتحقيق مستويات دخل عالية وتحقق توازن لميزان المدفوعات وترسيخ وتقوية الجهاز المصرفي ومنع الخطر المالي بواسطة تزويد للاقتصاد الوطني بدرجة مناسبة من السيولة.
- غياب الرؤية المستقبلية لوضعية المؤسسات، وضعف إن لم نقل انعدام برامج التكوين وتحسين مستوى الإطارات والاستثمار في الكفاءات من أبرز العقبات التي يواجهها برنامج التأهيل، بالإضافة إلى الافتقار لنظم المعلومات التي تشكل القاعدة المعلوماتية للتسيير باستثناء المحاسبة، وكذا التأخر في استخدام النظم الحديثة لتكنولوجيا الاتصال؛
- عملية التأهيل مستمرة، تصحيحية وتجديدية تمكن المؤسسة من مراعاة المستجدات التي تظهر على المستوى الاقتصادي الدولي؛
- السياسة النقدية والمالية تؤثر سلبا أو إيجابا على برنامج التأهيل في حالة اتجاه الانكماشي للسياسة أو في حالة اتجاه التوسعي.

التوصيات و المقترحات:

يمكن اقتراح بعض التوصيات المرتبطة بنطاق هذه الدراسة و التي يمكن أخذها بعين الاعتبار من قبل المهتمين بصنع السياسات النقدية و المالية لرفع تنافسية المؤسسات الاقتصادية بالجزائر في تصميم برامج ذات توجه إنمائي وهي:

- أهمية استمرار التنافسية في الجزائر باستخدام السياسة النقدية و المالية بكفاءة، حيث أنها تساعد على النمو والازدهار، وخاصة أن البلد تتجه نحو عملية توسع في الاستثمار و التخصيص.
- الاستمرار في تطبيق برنامج التأهيل و لكن بفعالية أكبر، و عدم استعجال النتائج، مع العمل على التوازن بين قطاع العام والخاص، وليس إزالة الأول من أجل الثاني؛
- شعور مسئولي المؤسسة بأن أكبر عبء من عملية التأهيل يقع على عاتقها، وبالتالي عدم الاعتماد على السلطات؛

- إصلاح الجانب المؤسساتي و القانوني بما يتلاءم مع أهداف سياسة التأهيل؛
- تكييف إستراتيجية التأهل مع الإستراتيجية العامة للسياسة النقدية و المالية؛
- تحسين خدمات البنية التحتية.

آفاق البحث:

بعد استعراضنا للنتائج المتوصل إليها، وتقديم بعض التوصيات، تثار أمامنا تساؤلات وأفكار لها علاقة بموضوع بحثنا، نسردها هنا لعلها تكون مفاتيح بحوث لاحقة:

- التعرض لموضوع التأثير الاقتصادي لبرنامج التأهيل؛
- القيام بدراسة مقارنة بين الخصخصة و سياسة التأهيل وإبراز أيهما أنجع من الثاني؛

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة النقدية و المالية

تمهيد:

تستخدم الدولة السياسات النقدية و المالية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي و تحقيق الاستقرار النقدي و ضمان المحافظة على قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية و تشجيع النمو الاقتصادي و تحقيق التوازن الداخلي و الخارجي، و تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة في ظل الاستقرار في مستوى الأسعار، و هذا لا يعني ثبات المستوى العام للأسعار و إنما يعني ارتفاعه بمعدلات مقبولة.

وقد أصبح للسياستين النقدية و المالية دورا أساسيا في نجاح السياسة الاقتصادية للدولة و تحقيق أهدافها.

و لهذا قسمت الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية:

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية و المالية.

المبحث الثاني: السياسة النقدية و المالية في الفكر الاقتصادي.

المبحث الثالث: طبيعة العلاقة مابين السياسة النقدية و المالية.

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية و المالية

تستخدم الدولة السياسات النقدية و المالية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و تحقيق الاستقرار النقدي و ضمان المحافظة على قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية و تشجيع النمو الاقتصادي و تحقيق التوازن الداخلي و الخارجي، و تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة في ظل الاستقرار في مستوى الأسعار، و هذا لا يعني ثبات المستوى العام للأسعار و إنما يعني ارتفاعه بمعدلات مقبولة.

و قد أصبح للسياستين المالية و النقدية دورا أساسيا في نجاح السياسة الاقتصادية للدولة، و تحقيق أهدافها.

المطلب الأول: السياسة النقدية

أولا: مفهوم السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية جزءا أساسيا و هاما من أجزاء و مكونات السياسة الاقتصادية، [1] تعدد التعاريف للسياسة النقدية نذكر منها:

التعريف الأول: "السياسة النقدية هي تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية و المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية ". [2]

التعريف الثاني: " السياسة النقدية الاستراجية المثلى أو الدليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القديمة نحو النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة للوصول إلى حالة الاستقرار النسبي للأسعار و ذلك في إطار توفير السياسة المناسبة ". [3]

التعريف الثالث:" وتعرف السياسة النقدية أيضا على أنها تلك السياسة التي لها التأثير على الاقتصاد بواسطة النقود و التي تستعمل العلاقة النقود– الدخل". [4]

---

[1] ناظم محمد فوزي الشمري، "النقود و المصارف و نظرية النقدية"، زهران للطباعة و النشر، الأردن، 2006، ص: 126.

[2] ضياء مجيد الموسوي، "الاقتصاد النقدي"، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص: 173.

[3] أحمد فريد مصطفى و سهير السيد، "السياسات و بعد الدولي لليورو"،مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص: 37.

[4] صالح مفتاح، " النقود و السياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)"، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005، ص: 98.

التعريف الرابع: "و بتعبير آخر، فإن السياسة النقدية هي مجموعة القواعد و الأحكام التي تتخذها الحكومة و أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي، كما تعرف على أنها تلك الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير في عرض النقود و لإيجاد التوسع و الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع".[1]

نستخلص من كل التعاريف و المفاهيم السابقة، بأن السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات و الأساليب التي تتخذها الدولة عن طريق سلطتها النقدية من أجل التحكم في كمية النقود بشكل يضمن للاقتصاد الوطني ذلك الحجم من الائتمان و قدرا من السيولة بغية تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية في زمن معين، حسب الوضعية التي تعيشها الدولة سواء كانت في سياسة توسعية أو سياسة انكماشية.

ثانيا: أنواعها

إن تعدد السياسة النقدية إلى عدة أنواع من انكماشية إلى توسعية يتوقف على نوع و طبيعة المشكلة التي يراد حلها، و عليه فإن السياسة النقدية هي:

- **السياسة النقدية التقييدية (الاتجاه الانكماشي):** يتبع البنك المركزي سياسة نقدية تقييدية بتقييد الإنفاق و تقييد الائتمان و تقليص كمية النقود المتداولة في المجتمع و رفع معدل الفائدة و من ثم محاربة ارتفاع الأسعار (و بالتالي محاربة التضخم).
- **السياسة النقدية التوسعية (الاتجاه التوسعي):** عكس الحالة الأولى، يلجأ البنك المركزي إلى هذه الطريقة لتسريع نمو الكتلة النقدية بتشجيع الائتمان و زيادة حجم وسائل الدفع و تخفيض معدل الفائدة، فيرتفع حجم الاستثمارات مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج و تقليص من حدة البطالة.

[1] بلعزوز بن علي، " محاضرات في النظريات و السياسات النقدية"، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 112.

- **الاتجاه المتعلق بالسياسة النقدية للدول النامية:** هناك اتجاه آخر للسياسة النقدية خاص بالدول النامية، فهذه الدولة تعتمد إما على الزراعة الموسمية أو على محصول واحد و تصدير المواد الأولية إلى الخارج، و عليه يقوم البنك المركزي بزيادة حجم وسائل الدفع عند مرحلة بدء الزراعة و تمويل المحصول، ويقلص من حجمها عند مرحلة بيع المحصول، وهذا لحصر أثار التضخم. [1]

ثالثا: أهدافها

يتفق الاقتصاديون على تحديد أهداف السياسة النقدية كالتالي:

1) **استقرار المستوى العام للأسعار:** تعتبر المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي و المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، و تنحصر هذه الغاية في العمل على محاربة التغيرات المستمرة في مستوى الأسعار نظرا لأن التغيرات كبيرة في مستويات الأسعار من العوامل التي تؤثر سلبا على قيمة النقود و بالتالي أثار ضارة على مستوى الدخل و الثروات و تخصيص الموارد الاقتصادية بين الفروع الإنتاجية و بالتالي على الأداء الاقتصادي. [2]
2) **العمالة الكاملة:** إن للسياسة النقدية دور مهم في تحقيق العمالة و تخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العروض النقدية تنخفض أسعار الفائدة فيقبل رجال الأعمال على الاستثمار فتنخفض البطالة. [3] بالنسبة للاقتصاد الجزائري فالعمالة لم تكن ضمن أهداف السياسة النقدية و إنما كانت ضمن أهداف العامة للتنمية الاقتصادية في برامج الحكومات في شكل حلول جزئية و تخفيض من حدة البطالة.
3) **زيادة النمو الاقتصادي:** هدف عام يسعى إليه الجميع من خلال زيادة حجم الناتج الإجمالي و زيادة دخل الأفراد و رفع المستوى المعيشي و زيادة الاستثمار، بالإضافة إلى تهيئة في النقد الأجنبي و المحلي للمساهمة في زيادة معدلات نمو و المساهمة في التنمية الاقتصادية المطلوب تحقيقها.

[1] بلعزوز بن علي، " محاضرات في النظريات و السياسات النقدية"، نفس المرجع السابق، ص ص: 122- 123.
[2] زكريا الدوري و يسرى السامرائي، "البنوك المركزية و السياسات النقدية"، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص: 187.
[3] صالح مفتاح، " النقود و السياسة النقدية(المفهوم، الأهداف، الأدوات)"، نفس المرجع السابق، ص ص: 138- 139.

4) **تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات** : حيث أن ميزان المدفوعات عبارة عن المرآة التي توضح الإيرادات و المصروفات الخارجية المتعلقة بالمعاملات بين الدولة و العالم الخارجي و الذي يظهر من خلال حساب الدائن و المدين لفترات الميزان و يوضح القوة في حالة وجود فائض، و الضعف في حالة وجود عجز، لذا تسعى السياسة النقدية بشكل دائم إلى المحافظة على توازن ميزان المدفوعات و بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من النقد الأجنبي كاحتياط لما له من آثار على الأوضاع الداخلية و الخارجية للبلد. [1]

رابعا: أدواتها

❖ **الأدوات الكمية :**

يستطيع البنك المركزي تغيير حجم الكتلة النقدية تبعا للظروف الاقتصادية، من خلال الوسائل التالية:

أ) **عملية السوق المفتوحة:** والتي بواسطتها يستطيع البنك المركزي بيع وشراء السندات الحكومية من والي الجمهورية، فإذا كان هدفها زيادة كمية النقود في السوق، فإنه يعمد إلى الشراء لكي يضخ في السوق نقودا، فإذا كان يهدف إلى العكس فإنه يعمد إلى عملية البيع، حيث يبيع سندات ليسحب من السوق كميات من النقود، وذلك من خلال إتباع أساليب مشجعة، لكن هذا يقتضي توفر سوق مالي نشط كي تكون ذات فعالية.

ب) **سعر إعادة الخصم:** هو عبارة عن سعر الفائدة يتقضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم ما لديهم من كمبيالات و أدوات الخزينة مقابل ما يقدمه لها من قروض أو سلف مضمونة بمثل هذه الأوراق. و استنادا إلى هذه الوسيلة [2] تستطيع البنوك التجارية الحصول على القروض من البنك المركزي لدعم السيولة النقدية بسعر خصم معين.

إذا قام البنك المركزي ببيع السندات الحكومية. بهدف تدعيم نشاطه فإنه سيقوم برفع سعر الخصم وهو ما يوضح إرادته في تقليص الكتلة النقدية وضبط سياسة القروض. [3] أما إذا أراد البنك المركزي أن تزداد

[1] حسين كامل فهمي،" أدوات السياسة النقدية التي تستخدماه البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2006، ص: 14.

[2] ضياء مجيد الموسوي، "الإصلاح النقدي "، دار الفكر، الجزائر، الطبعة الأولى، 1993، ص: 33.

[3] حميدات محمود، "النظريات و السياسات النقدية"، دار الملكية للطباعة و الإعلام و النشر و التوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 1996، ص: 50.

كمية النقود المعروضة فإنه يقوم بخفض سعر إعادة الخصم وبالتالي فإن البنوك التجارية تستبدل ما لديها من كمبيالات بنقود تعيد إقراضها فتؤدي إلى إنشاء نقود جديدة. [1]

ج) **الاحتياطي الإجباري:** تعتبر نسبة الاحتياط النقدي من الأدوات المستخدمة للرقابة على الائتمان الذي يؤثر في عرض النقود. حيث تقوم البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من ودائع العملاء لديها في خزائن البنك المركزي، أي أن تقوم البنوك التجارية بتجميد جزء من الودائع لديها على شكل احتياطي سائل لدى البنك المركزي.

و يعمد البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي و نسبة السيولة عندما يهدف إلى الحد من الائتمان لعدم التوسع في عملية الائتمان لزيادة إنشاء النقود و بالتالي الحد من عرضها. و بالعكس يعمد إلى خفض نسبة الاحتياطي إذا أراد التوسع في عملية الائتمان لزيادة إنشاء نقود ودائع و بالتالي زيادة عرض النقود.

❖ **الأدوات الكيفية (النوعية):**

بالإضافة إلى الأدوات السابقة توجد وسائل أخرى يتبعها البنك المركزي للحد من حرية المؤسسات المالية في ممارسة بعض النشاطات كما و كيفا، ومن الأدوات المباشرة استعمالا نجد:

أ) **تأطير القروض:** تستخدم هذه الأداة في الفترة التي تتميز بالتضخم و ارتفاع الأسعار و عندما يكون ميزان المدفوعات في حالة العجز.

في حالة وجود التضخم تضع الدولة عن طريق البنك المركزي سياسة تأطيرية إجبارية للقروض بحيث تقدر السلطات النقدية الحد الأعلى لمبالغ القروض التي يمكن أن تمنحها البنوك للزبائن، أو تقوم بتحديد المعدل السنوي لتزايد القروض، وفي حالة تجاوزها من بنك أو بعض البنوك تطبق عليها عقوبات.

[1] مصطفى سلمان و حسام داود، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص: 274.

ب) **السياسة الانتقائية للقروض:** ينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات.

فالهدف الأساسي من استعمال السياسة الانتقائية للقرض هو التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات الاقتصادية و الاستخدامات المرغوبة ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها: [1]

- إقرار معدل خصم مفصل؛
- إمكانية إعادة خصم الأوراق التي تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية؛
- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف؛
- تغيير مدة استحقاق القرض و معدل الفائدة.

❖ **التعليمات المباشرة**

تتمثل هذه الأساليب فعالية إضافية للسياسات السابقة الذكر ، ومن الأدوات التي تندرج تحت هذه التعليمات مايلي: [2]

أ) **الإقناع الأدبي:** وتقوم هذه السياسة على قيام البنك المركزي بتوجيه النصح للبنوك التجارية وذلك بعدم التوسع في تقديم القروض و خاصة تلك القروض التي توجه للمضاربة إذا ما رأى البنك المركزي ثمة خطر على الاقتصاد القومي و يأخذ هذا التوجيه الأدبي أشكالا متعددة منها: [3]

- **الرقابة الكمية:** وهو قيام البنك المركزي بتوجيه البنوك التجارية إلى تقييد الائتمان لأغراض معينة وبما يأخذ مصلحة الاقتصاد القومي.
- **الرقابة النوعية:** وهو قيام البنك المركزي البنوك التجارية إلى تقييد لائتمان بصرف النظر عن الغرض الذي يمنح لأجله الائتمان أو التحذير بعدم قبول خصم بعض الأوراق التجارية.

---

[1] ماجدة مدوخ، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر) "، رسالة ماجستير، 2002-2003، ص ص:19 -20.

[2] إبراهيم عبد الحليم عبادة، السياسة النقدية ضوابطها و موجهاتها في اقتصاد الإسلامي"، الملتقى الدولي لمعهد العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير بعنوان الاقتصاد الإسلامي، الواقع و رهانات المستقبل، غرداية، الجزائر،ص: 09 .

[3] رشاد العصار و رياض الحلبي، "النقود و البنوك"، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2000، ص: 158.

ب) **التعليمات المباشرة:** وهي التعليمات التي يصدرها البنك المركزي و تلزم بها البنوك لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية.

ج) **الرقابة:** وتتم عن طريق الرقابة المباشرة من قبل البنك المركزي للبنوك وهذا الإجراء خاصية لازمة للنظام المصرفي الإسلامي.

د) **الجزاءات:** هو آخر أسلوب قد يلجأ إليه البنك المركزي ليضمن سياساته النقدية من قبل البنوك التجارية و التزامها بالتوجيهات و الأوامر الصادرة عنه.

المطلب الثاني: السياسة المالية

أولا: تعريف السياسة المالية

هناك عدة تعاريف للسياسة المالية سنحاول إبراز البعض منها في مايلي:

التعريف الأول :"هي مجموعة من الإجراءات و القواعد والتدابير التي تتخذها الحكومة في أي دولة، لتحقيق مجموعة من الأهداف المتفق عليها خلال فترة زمنية معينة". [1]

التعريف الثاني: "على أنها مجموعة من القواعد و الأساليب و الوسائل و الإجراءات التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية معينة". [2]

التعريف الثالث :"تعرف على أنها البرنامج الذي تخططه الدولة وتنفذه مستخدمة مصدر الإيرادات العامة و برامجها الاتفاقية لإحداث اثر مرغوب فيه، و تجنب اثر غير مرغوب فيه على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي تحقيقا لأهداف المجتمع و السياسة بمفهومها المتقدم، تستخدم كافة أدواتها لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة". [3]

---

[1] عبد المطلب عبد المجيد، " اقتصاديات المالية العامة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004-2005، ص: 40.

[2] محمد العربي الساكر، "الاقتصاد الكلي"، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006، ص: 118.

[3] حامد عبد المجيد دراز، " السياسات المالية"، دار النشر قصر الصفا، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، 2002، ص: 15.

ثانيا: أنواعها

هناك نوعين من السياسة المالية:

- **السياسة المالية ذات الاتجاه التوسعي:** تستطيع الدولة زيادة حجم الإنفاق الكلي بصفة مباشرة عن طريق زيادة حجم نفقاتها، وبصفة غير مباشرة عن طريق تخفيض حجم الضرائب على أرباح الشركات بهدف تشجيع الإنفاق الاستثماري أو عن طريق تخفيض الضرائب على الاستهلاك لتشجيع الإنفاق الاستهلاكي.[1]
- **السياسة المالية ذات الاتجاه الانكماشي** : هنا تقوم الدولة بتخفيض حجم الإنفاق الكلي بصفة مباشرة من خلال خفض حجم نفقاتها، وبصفة غير مباشرة من خلال رفع حجم الضرائب على الاستهلاك بهدف تخفيض الإنفاق الاستهلاكي.[2]

ثالثا: أهدافها

للسياسة المالية عدة أهداف منها:

1) **التوازن المالي:** يقصد به ضرورة أن يتسم النظام الضريبي بصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة و الغزارة، ويلائم في ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع و مواعيد الجباية و الاقتصاد وما إلى ذلك، وأيضا لاستخدام قروض لأغراض إنتاجية وهكذا.

2) **التوازن الاقتصادي:** الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل وهذا يعني أنه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاع الخاص و العام و الوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، ويعني التوازن هنا استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.

[1] محمد العربي الساكر، "الاقتصاد الكلي"، نفس المرجع السابق، ص: 119.

[2] حياة اسماعين، "محاضرات في المالية العامة"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002-2003،

3) **التوازن الاجتماعي** : بمعنى أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع، وما تقتضيه العدالة الاجتماعية هو أن لا تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد.

4) **التوازن العام**: أي توازن بين مجموعة الإنفاق القومي- نفقات الأفراد من استهلاك و استثمار بالإضافة إلى النفقات الحكومية. وبين مجموعة الناتج القومي للأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة وتستخدم الحكومة لذلك أدوات كثيرة منها الضرائب و الإعانات. [1]

ويمكن تلخيص أهداف السابقة في النقاط التالية:

- الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل؛
- الوصول إلى معدلات نمو مرتفعة؛
- العمل على رفاهية المجتمع وإعادة توزيع الدخل عادل؛
- العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛
- تكفل الدولة بالخدمات الاجتماعية وعدد من المشاريع؛
- التقليل من التفاوت في الدخول.

[1] محمد العربي الساكر، " الاقتصاد الكلي"، نفس المرجع السابق، ص: 119.

رابعا: أدواتها

تستخدم السياسة المالية ثلاث أدوات رئيسية والمتمثلة في:

1) الإيرادات العامة:

تتمثل في مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة بصفتها السيادية أو أنشطتها و أملاكها الذاتية أو من مصادر خارجة عن ذلك، سواء قروض داخلية أو خارجية أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية للوصول إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية والمالية، وتتمثل تلك الإيرادات في الضرائب والرسوم و إيرادات أملاك الدولة كما تتمثل في القروض العامة و الإصدار النقدي. [1]

حيث تشكل سياسة الرقابة الضريبية دعامة كبرى من الدعائم سياسة الميزانية في مواجهة التقلبات الاقتصادية، فتقوم الدولة في حالة التضخم بإتباع سياسة مالية انكماشية وذلك برفع مستوى الضرائب على الدخل حيث سيؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل الشخصي المتاح، ومن ثم انخفاض مستوى الاستهلاك و مستوى الادخار وينتج عن ذلك انخفاض في مستوى الطلب الكلي وهذا الأمر يؤدي إلى انخفاض في مستوى الأسعار.

أما في حالة الكساد تقوم الدولة بإتباع سياسة مالية التضخمية و ذلك بخفض مستوى الضرائب على الدخل حيث سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل الشخصي المتاح، ومن ثم ارتفاع مستوى الاستهلاك ومستوى الادخار و ينتج عن ذلك ارتفاع في مستوى الطلب الكلي وهذا الأمر يؤدي إلى ارتفاع في مستوى الأسعار.

2) النفقات العامة:

يمكن تعريفها على أنها مجموعة المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع الحاجات العامة للمجتمع الذي تضمه هذه الدولة. ويقوم بها شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام ترتبط بأهداف السياسة المالية المتفق عليها و المرتبط بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. [2]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، "النظرية الاقتصادية- تحليل جزئي و كلي للمبادئ "، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2000، ص: 485.

[2] محمد عبد المنعم عفر و أحمد فريد مصطفى، "الاقتصاد المالي الوضعي و الإسلامي بين النظرية و التطبيق"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص: 72.

تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم و الانكماش من خلال الإنفاق الحكومي سواءا الاستهلاكي أو الاستثماري برفع معدلاته أو تخفيضها حسب الأحوال الاقتصادية السائدة و نعني بالإنفاق الحكومي في هذا المجال الإنفاق المباشر الذي تمارسه السلطات الحكومية عن طريق الضريبة.

حيث في حالة التضخم تقوم الدولة بتخفيض الإنفاق الحكومي سواءا الاستهلاكي أو الاستثماري وذلك للحد من الطلب الكلي و تقوم الدولة بالعكس في حالة الكساد. [1]

3) الموازنة العامة:

هي جهاز مالي ينظم مقدما من الوسائل التي تستخدمه للحصول على الإيراد العام و تحقيق الإنفاق العام اللازم لإشباع الحاجات العامة خلال فترة زمنية معينة، فالميزانية هي أدات لتوجيه الإمكانيات نحو تحقيق أهداف معينة نابعة من نشاط الدولة.

ولكي تؤدي الدولة دورها في حياة مجتمع خلال الفترة القادمة والتي هي عادة سنة يتعين عليها القيام بتقدير النفقات اللازمة لقيامها بمختلف النشاطات، وتقدير الإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات وعلى هذا النحو تستطيع مقابلة تقديرات الإنفاق العام بتقديرات الإيراد العام بالنسبة للسنة المالية القادمة.

تساهم رقابة الدين العام في إدارة التحولات المالية وتوجيه الإنفاق الإنتاجي بتجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق و استخدامها في تموين الميزانية، فالسياسة المالية في رقابتها على الدين العام تعمل على سد العجز في منابع التمويل.

[1] بلعزوز بن علي، " محاضرات في النظريات و السياسات النقدية"، نفس المرجع السابق، ص ص: 152-161.

المبحث الثاني: السياسة المالية و النقدية في الفكر الاقتصادي

نظرا لأهمية السياسة النقدية و المالية و الدور الفعال الذي تلعبانه في عملية التنمية وهذا ما جعلهم يتطورون ويمرون بعدة مراحل وعقبات حتى أصبحوا على وضعهم الحالي.

المطلب الأول: تطور السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

يهمنا التعرف على المراحل التي مرت بها السياسة النقدية خلال المدارس الفكرية المختلفة التي اهتمت بالسياسة النقدية وذلك على النحو التالي:

أولا: المدرسة الكلاسيكية

لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن النمو يتم تلقائيا دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وقد اعتقدوا أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل، مع اقتراض حياد النقود بحيث يقتصر أثر التغيرات في كمية النقود على إحداث التغيرات في كمية النقود على إحداث تغيرات مقابلة في قيمتها دون المساس بالنشاط الاقتصادي.[1]

وتعتبر نظرية كمية النقود(النظرية النقدية الكلاسيكية) عن وجه نظر الكلاسيك في هذا الشأن، حيث تشير هذه النظرية إلى وجود علاقة بين كمية النقود يترتب عليها زيادة بنفس القدر و في نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار، فأي تغير يحدث في الأول (النقود المعروضة) ينعكس بنفس القدر على الثاني(المستوى العام للأسعار) دون أدنى تأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد الوطني وهذا مع اقتراض أيضا أن النقود تؤدي وظيفة واحدة هي وسيط تبادل مما يفيد حياد النقود.

لهذا اعتبر الكلاسيك أن السياسة النقدية سياسة محايدة ولا تؤثر بأي صورة من الصور على مستوى التشغيل أو الإنتاج أو حتى الأجور الحقيقية وأسعار الفائدة، ويقتصر دورها في إنشاء النقود اللازمة لإجراء المعاملات ويتضح من كل هذا أن الفكر الكلاسيكي يعكس المرحلة الأولى من المراحل الأساسية للنظرية النقدية، أين اهتم الاقتصاديون فقط بدراسة و تحليل العوامل التي تؤثر على المستوى العام للأسعار .

وبذلك تصبح السلطات النقدية قادرة على التحكم في المستوى العام للأسعار من خلال سيطرتها على كمية النقود المعروضة.

[1] محمد زكي الشافعي، "مقدمة في النقود و البنوك"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص ص: 528-530.

ثانيا: المدرسة الكينزية

لقد ظل الفكر الكلاسيكي سائدا و مقبولا من جانب الاقتصاديين حتى بداية الثلاثينيات من القرن الماضي، ثم جاءت أزمة الكساد الدولي الكبير 1929-1932 و ما نتج عنها من آثار سلبية أين عجزت نظرية النقود (النظرية النقدية الكلاسيكية) على معالجة الأزمة بشكل فعال.

وهنا ظهرت النظرية الكينزية التي قدمت حلولا مقترحة لحل تلك المشكلة لأزمة، و لقد وجه كينز اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود لذاتها و درس علاقته بمستوى الإنفاق الوطني و نادي بأن حياد في ظل هذه الظروف لم يعد مقبولا، ومن ثم فلابد من تدخلها لإنعاش الطلب الكلي للقضاء على مخلفات الأزمة حيث ربطت النظرية الكينزية بين الدخل و الإنفاق من خلال تعادل كمية النقود وبين الطلب على النقود، بالإضافة إلى التوازن بين الاستثمار و الادخار (توازن سوق السلع) مع التوازن في السوق النقدي يحقق التوازن الاقتصادي العام. [1]

و لهذا اقترح كينز بعض السياسات المالية (زيادة كمية النقود) التي تسمى سياسة النقود الرخيصة (أي الزيادة في عرض النقود مما يؤدي إلى تنشيط الطلب و الذي يؤدي بدوره إلى تحسين المستوى العام للأسعار) و التمويل عن طريق التضخم.

و من هنا يتضح أن السياسة النقدية عند كينز ليست بالمحايدة بل هي إيجابية إذ لا يقتصر تأثير النقود على المستوى العام للأسعار في كافة الأحوال، بل يمتد إلى مستويات الدخل و التشغيل و ذلك انطلاقا من فرضية أن حالة التوظيف الكامل حالة ضمن الحالات عديدة يمكن أن يتوازن عندها الاقتصاد الوطني، و هكذا النظرية الكينزية قد عكست المرحلة الثانية من تطور النظرية النقدية و لكن تم بموجبها إدماج النظرية النقدية في النظرية الاقتصادية الكلية، [2] و بدأ الاهتمام بتحول من مجرد البحث عن أسباب تغير المستوى العام للأسعار إلى دراسة معالم سلوك النقود و أثره على مستوى النشاط الاقتصادي كما أوضح كينز إمكانية نجاح السياسة النقدية في علاج مشكلات التضخم و الكساد، و قد فسر عمل هذه السياسة من خلال اعتماد السلطات النقدية لسياسة السوق المفتوحة و بالتالي التأثير على كمية النقود المعروضة سواء بالزيادة أو بالنقص و هذا وفقا للظروف الزائدة و الأهداف المرغوب فيها، الأمر الذي ينعكس على سعر الفائدة، باعتبار ظاهرة نقدية تتخذ بتلاقي قوى العرض و الطلب، ومن ثم التأثير على الإنفاق الاستثماري والذي بدوره يؤثر على الدخل الوطني، ومن ثم التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ككل.

[1] جميل الزايدانين، "السياسات في الجهاز المالي"، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص ص: 88-89.

[2] سمير محمد معتوق، "النظريات و السياسات النقدية"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1989، ص ص: 162-181.

ثالثا: المدرسة النقدية

لقد جاءت مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان لتعيد الحياة من جديد للنظرية الكمية التقليدية ولكن في صورة جديدة حيث تعكس المرحلة الثالثة من المراحل تطور النظرية النقدية والتي يطلق عليها النظرية المعاصرة لكمية النقود أو النظرية الكمية الجديدة و التي بموجبها تحويل النظرية الكمية من مجرد نظرية الطلب على النقود إلى نظرية في الدخل النقدي، مما أعاد التأكيد على الدور الرئيسي للنقود في النشاط الاقتصادي.

و أصبح أنصار تلك النظرية يدعون بالنقديين (أصحاب المذهب النقدي) ويشكلون قوة ذات نفوذ متزايدة ليس في علام الفكر و التحليل النقدي وإنما أيضا في المجال تحديد سياسات الاقتصادية عموما.

يعتقد أصحاب المدرسة النقدية بأن للسياسة النقدية أثر فعالا على مختلف الأنشطة الاقتصادية، بصرف النظر عما إذا كانت هذه السياسة انكماشية أو تضخمية، وحسب اعتقادهم دائما أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة المالية لتحقيق الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج و من ثم تحقيق التوازن الاقتصادي فإن هذا الهدف لن يتحقق وإنما على العكس فإن هذا التدخل قد يؤدي إلى تعميق اللاتوازن، ولهذا تحتل السياسة النقدية المرتبة الأولى في السياسة الاقتصادية، على اعتبارهم أن التغيرات التي تصيب الأنشطة الاقتصادية تبعا للتغيرات التي تحدث في كمية النقود أكثر تأثيرا و أكثر فاعلية من التأثيرات الناجمة عن السياسة المالية(سياسة الإنفاق العام).

ولقد أوضح النقديون أن التغير في المعروض النقدي له آثار واسعة النطاق على الطلب الكلي ومن ثم الناتج الوطني و الأسعار، وهذه الآثار تختلف في المدى القصير عنها في الطويل، حيث يمس عروض النقود في المدى الطويل أثره بصفة خاصة على المستوى العام للأسعار فقط كما في الحالة الكلاسيكية، غير أنه في المدى القصير تمارس النقود أثرا مباشرا و هاما على الإنفاق الكلي من ثم على الدخل الوطني. [1]

مما سبق نلخص إلى أن الفكرة الرئيسية للنظرية النقدية المعاصرة تتمثل في أن التغيرات الممكنة في كمية النقود يمكن أن تعالج الاختلالات الاقتصادية و تؤدي إلى استقرار الاقتصادي.

[1] سمير محمد معتوق، "النظريات و السياسات النقدية"، نفس المرجع السابق، ص ص: 163-165.

و أخيرا يمكن القول أنه مها اختلفت المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية عبر مختلف المدارس، ورغم اختلاف مبادئ كل منها إلى أنهم يجمعون على أن لابد من وجود سياسة نقدية رشيدة، يمكن من خلالها تسيير الاقتصاد الوطني و التحكم في إختلالاته.

المطلب الثاني: السياسة المالية في الفكر الاقتصادي

لقد مر الفكر المالي في تطوره بحثا في موضوع السياسة المالية بمراحل عديدة، تبعا لتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي من الدولة الحارسة إلى الدولة المنتجة.

أولا: المدرسة الكلاسيكية

وجه الاقتصاديون التقليديون جانبا لابأس به من اهتماماتهم لدراسة موضوع المالية العامة، وذلك لتأثرهم بفلسفة الحرية الاقتصادية التي تقلص من دور الدولة في المجال الاقتصادي و الاجتماعي الذي تمارسه في حياة المجتمع.

و من الأفكار التي سادت عند التقليديين أن الادخار و الاستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة و عند مستوى التشغيل الكامل دائما. و عند مستوى التشغيل الكامل تكون جميع موارد المجتمع في حدها الأقصى من التوظيف في حالة عدم تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي. وبالتالي كان إيمانهم بمبدأ حياد السياسة المالية. وترتب عن سياسة أفكار النظرية الكلاسيكية، التي جعلت من الحرية الاقتصادية مبدأ أساسيا لها، في المذهب الحر، عدة نتائج ولعل من أهمها: [1]

1) إن وظيفة الدولة هي القيام فقط بتوفير الأمن، الحماية، العدالة، الدفاع و الحملات العسكرية. ولا مانع من إقامة بعض المرافق العامة، أي تقف حارسة للنشاط الاقتصادي دون التدخل في الآلية التي يعمل بها.

2) إن المبدأ السائد في المجال المالية العامة هو مبدأ الحياد المالي، أي تحديد الإيرادات التي يمكن الحصول عليها للوفاء بالالتزامات الدولة، لأداء وظيفتها دون الحصول على أكثر من ذلك.

[1] عبد المطلب عبد المجيد، "السياسات الاقتصادية (تحليل جزئي و كلي)"، نفس المرجع السابق، ص: 236.

3) إن هدف السياسة المالية و النظام المالي هو إحداث التوازن المالي فقط، وترك التوازن الاقتصادي والاجتماعي يتحقق من خلال يد خفية، توفق بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع. و يفهم من ذلك أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي كان محدودا.

و قد نتج عن ذلك أن اقتصرت النفقات العامة بصفة عامة، على ضمان سير المرافق العامة. وأصبح دور الميزانية هو ضمان بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، [1] ورفض الكلاسيك الالتجاء إلى العجز الموازني، أو الالتجاء إلى القروض لتغطية النفقات العادية إلا في حالة الاستثنائية، و في أضيق الحدود؛ مع الأخذ بالوسائل الكفيلة بتسديد هذه الديون في أقصر وقت ممكن. لأن العجز الموازني يخصص للنفقات استهلاكية تكون ضارة بالاستثمارات الخاصة، ويؤدي إلى حدوث تضخم. ويعني فائض في الموازنة، بالنسبة للكلاسيكيين أن الدولة تأخذ من المواطنين أكثر مما تحتاجه. ويمكن القول أن أسس السياسات المالية في الفكر الكلاسيكي تنحصر في نقاط ثلاثة:[2]

- تحديد أوجه الإنفاق العام على سبيل الحصر؛
- ضرورة تحقيق مبدأ الحياد المالية في كافة النشاطات الاقتصادية للدولة؛
- الالتزام بمبدأ توازن الميزانية العامة السنوية.

ثانيا: المدرسة الكينزية

بعد أن سادت النظرية الكلاسيكية لفترة طويلة من الزمن و ما أملته على السياسة المالية من دور محدود وقاصر، فإن التطورات السياسية المالية و الاقتصادية التي أحاطت بالعالم في الثلاثينيات و الأربعينيات من القرن الماضي، متمثلة في الكساد العالمي و الحرب العالمية الثانية أدت إلى تغيير بعض المعتقدات في الدول الرأسمالية، حيث بدأت الدعوة إلى المزيد من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية في محاولة للحد من الآثار المترتبة عن

[1] عادل أحمد حشيش،"أساسيات المالية العامة (مدخل لدراسة فن المالي للاقتصاد العام)"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006، ص: 45.
[2] حامد عبد المجيد دراز، "السياسات المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، 1999، ص: 26.

هذه الظروف. ولقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل و المحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي. [1]

افترض كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائيا كما اعتقد الكلاسيك. وإنما لابد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة المالية الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المنشود.

ولقد ركز على مفهوم الطلب الكلي و التغيرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل الوطني، كما اعتقد أن العجز في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينات ومنه فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي لزيادة حجم العمالة والتوظيف، ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل.

ومنه كانت النظرية الكينزية نقطة تحول في الفكر الاقتصادي و السياسة المالية، و قد بدأ التحليل الكينزي بنقد التحليل التقليدي و رفض قانون ساي للأسواق الذي يتضمن أن العرض يخلق الطلب المساوي له و تلقائيا التشغيل الكامل، و خلص التحليل الكينزي إلى أن مستوى التشغيل و الإنتاج و إنما يتوقف على الطلب الكلي الفعال، وأن الطلب لا يتحدد تلقائيا عند المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية. [2]

ثالثا: المدرسة النقدية

أحرزت وجهة نظر النقوديون نفوذا واسعا في أواخر السبعينيات من القرن الماضي و خصوصا بعد أن ساد الاعتقاد بأن سياسات التحقيق الاستقرار الكينزية وقد أخفقت في احتواء التضخم الركودي في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات البطالة والتضخم و بنسب عالية إذ اعتقد النقوديون و أضاعوا السياسة بأن السياسة النقدية هي الأمل لوضع لسياسة فعالة و مضادة للتضخم، و إن السياسة المالية ليس لها أثر في المستوى العام للأسعار وفي النشاط الاقتصادي على الأقل في الأجل القصير وإن عدم استخدام السياسة المالية ينطلق من موقفهم المعارض للتدخل القومي الواسع واعتقادهم بأن الاقتصاد الحر الخاص هو اقتصاد مستقر لا يتدخل إلى تدخل

[1] Levire (chars) and Rubin (Jrene), Fiscal stress and Public Policy, Sage Publication, Beverly Helis, London, 1980, P: 13.

[2] محمد فوزي أبو السعود، "مقدمة في الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص: 176.

حكومي واسع (إعادة الروح للنظرية الكلاسيكية) و يعتقد أنصار المدرسة النقودية أمثال (ميلتون فريدمان و كارل برونو ملتزر وغيرهم) بأن اليد الخفية التي تحدث آدم سميث يمكن أن تعود إلى العمل من جديد في ظل السياسة الحرية الاقتصادية التامة وهم بذلك يقفون موقفا معارضا ضد أنصار المدرسة استخدام السياسة المالية كعجلة لتحقيق التوازن في النشاط الاقتصادي، إذ يعتقد النقديون أن تطبيق سياسة مالية توسعية بحثه من لدن الحكومة من شأنه أن يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال مما يؤثر سلبا على الإنفاق الاستثماري الخاص وهذا ما يطلق عليه النقوديون بأثر المزاحمة وبذلك يقلل هذا الأثر من فاعلية السياسة المالية التوسعية لأن السياسة المالية هنا لا تؤدي سوى أثار توزيعية بين القطاع العام والخاص نظرا لزيادة النفقات الحكومية يصاحبها غالبا انخفاض في النفقات الخاصة بالقدر نفسه و في هذه الحالة لا معنى بالمرة للتوسع في النفقات الحكومية سوى تأمين الدعم للتوسع الحكومي.

لكن نجد أن النقوديون و على رأسهم ميلتون فريدمان يعارضون أي إجراءات تدخليه عبر السياسات المالية التي من شأنها أن تؤدي تزايد العجز الحكومي، ثم التضخم الذي يمثل المشكلة الاقتصادية الرئيسية لهم ويحبذون سياسة القواعد أساسا للسياسة الاقتصادية مشيرين في ذلك لأهمية النصوص الدستورية محل حالة التوازن السنوي للموازنة لاعتقادهم بأن السياسة المقيدة هذه تسهم في تحديد الأسواق لممارسة نزعتها التصميمية الذاتية في مواجهة الاتجاهات الاقتصادية المعاكسة وهم بذلك يعبرون عن رغبتهم في العودة إلى الأسس التقليدية للسياسة المالية، و في الوقت نفسه تمثل توجهات ومحاولات المدرسة النقودية لإحياء الجذور الفكرية للمدرسة الكلاسيكية.

المبحث الثالث: طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية و المالية

تحتل السياسة النقدية والمالية مكانة هامة ضمن سياسات السياسة الاقتصادية وباعتبار أن السياسة المالية مدعمة للسياسة النقدية وهما يمثلان العناصر الأساسية للسياسة الاقتصادية للدولة، ويرتبط بعضها ببعض ارتباط وثيقا مما يستلزم وجود توافق مع الإجراءات والتدابير المتخذة من جانب السلطات المالية و السلطات النقدية ولهذا نحاول في هذا المبحث التطرق إلى نوع العلاقة الموجودة بين السياسة المالية والسياسة النقدية .

المطلب الأول: السياسة النقدية و المالية معا

إن هناك تكاملا هاما و قويا مابين السياستين لتحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل عام و الاقتصاد على وجه الخصوص، إذ يعود هذا الترابط بينهما إلا أن مكونات الطلب الكلي تتأثر بمستوى سعر الفائدة السائد من جهة كما تتأثر بمستوى الضرائب و الإنفاق وتغيراتهما من جهة أخرى، بالإضافة إلى ذلك تأثرها بطريقة تمويل الفائض أو عجز الموازنة و يترتب على ذلك بالضرورة وجود تنسيق مابين السياستين لتحقيق الأهداف وبكفاءة عالية مما يقتضي بضرورة استخدام مزيج من السياستين معا. [1]

فالسياسة النقدية بأدواتها المختلفة تؤثر بشكل مباشر في النقود المتوافرة لدى البنوك التجارية إذ تؤثر أسعار الفائدة في التسهيلات الائتمانية الممنوحة من لدن تلك البنوك للأفراد و المشروعات، الأمر الذي يولد تأثير في الحجم الكلي للإنفاق على السلع و الخدمات و بالتالي حجم الاستثمار و من حجم الطلب الكلي، إذ جاء تأثير السياسة المالية فهي تؤثر مباشرة و تنتقل عبر قناة سعر الفائدة، أما بالنسبة إلى السياسة المالية فهي تؤثر في التشغيل و الإنتاج و الدخل من خلال الإنفاق الحكومي و السياسة الضريبية، إذ أن الإنفاق الحكومي يؤثر بصورة مباشرة في الدخل و الإنتاج، فعند زيادة الإنفاق بشقيه الجاري و الاستثماري سيؤدي ذلك إلى زيادة الدخل و بالتالي زيادة الطلب الكلي الذي يترتب عليه زيادة في الإنتاج، ويمكن أن تلعب الضريبية الدور نفسه فيما يتعلق بإعادة توزيع الدخل، إذ تسعى معظم النظم الضريبية إلى زيادة الاقتطاع من ذوي الدخول المرتفعة و إعادة توزيعها إلى الفئات الفقيرة ذات الميل الحدي للاستهلاك المرتفع على شكل إعانات مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي و زيادة الإنتاج. [2]

[1] منير أحمد هندي، "الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات"، دار المعارف للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2005، ص: 579.
[2] عادل فليح العلي، "المالية العامة و التشريع المالي"، الدار الجامعية للنشر، الموصل، 2002، ص: 144.

ولأن العمليات المالية و النقدية هي وسائل فعالة في الرقابة الاقتصادية العامة، فإن التنسيق و الجمع بينهما أمر ضروريا و ملحا لتفادي التعارض مع بعضها بصورة تصعفها و في الوقت نفسه تمنع السلطة الحكومية من تحقيق أهدافها المرسومة، و يشدد على هذه ضرورة التداخل الموجود بين هذين النوعين من العمليات، فالسياسة المالية تنادي بزيادة الإنفاق أو تخفيض الضرائب لتحريك عجلة النشاط الاقتصادي عندما يكون الاقتصاد يعمل في ظروف أقل من مستوى التوظيف الكامل، في هذه الحالة لابد أن تجعل السياسة النقدية بالاتجاه نفسي بحيث يضمن عدم ارتفاع سعر الفائدة وإلا أدى ذلك إلى انخفاض حجم الاستثمار و من ثم حجم الطلب الكلي مما يتسبب في عدم نجاح السياسة المالية، الأمر الذي يتطلب أن تعمل هذه السياسة(النقدية) من جانبها على تخفيض سعر الفائدة إلى المستوى الذي يضمن معه رفع حجم الاستثمار لإنعاش الاقتصاد الوطني، ولعلاج التضخم تنادي السياسة المالية بتخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب بحيث يؤدي ذلك إلى تخفيض حجم الطلب الكلي في المجتمع و القضاء على الفجوة التضخمية، ففي هذه الحالة لا بد أن تعمل السياسة النقدية على عدم تخفيض سعر الفائدة من خلال عمليات السوق المفتوحة حتى لا يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الاستثمار ليرتفع معه الطلب الكلي، إن التنسيق بين التدابير المالية أو النقدية أمر ضروري وذلك بسبب الاختلاف ما بين طبيعة كل منها على النحو التالي:

1) تميل العمليات المالية إلى أن تكون واسعة النطاق من حيث حجمها و مداها، في حين تتجه العمليات النقدية إلى أن تكون محدودة لأنها تنحصر بصورة رئيسية في القطاع المالي المصرفي؛
2) تميل التدابير المالية من ناحية أخرى إلى أن تكون بطيئة و متصلبة لأسباب دستورية وقانونية عموما، في حين أن الإجراءات النقدية سريعة ومرنة نسبيا و يمكن تغييرها في وقت قصير جدا من خلال التغيرات في نسب الاحتياطي القانوني و أسعار الفائدة و الخصم؛
3) تميل الإجراءات المالية إلى أن تكون قيمة بصفة خاصة في تشجيع التوسع الاقتصادي و لكنها قد تكون ذات قيمة بصفة خاصة في تشجيع التوسع الاقتصادي و لكنها قد تكون أقل قدرة على إيقاف التضخم، أما الإجراءات النقدية فإنها تكون ذات أثر ضئيل في تشجيع التوسع و لكنها قد تحد و بصورة فعالة من الاتجاهات التضخمية.

لهذه الأسباب المجتمعة تجعل التنسيق فيما بين السياستين من حيث الاتجاه التوقيف يصبح أمرا ضروريا لا يمكن تتغاضى عنه.

المطلب الثاني:السياسة النقدية و المالية و الجدل بين الكينزيين و النقوديين

إن قدرة وفعالية للسياسات المالية و النقدية مسألة يثار حولها الجدل. وليس هناك اتفاق بين العديد من المدارس الاقتصادية، و لاسيما بين المدرستين الكينزية و النقودية، ففي الوقت الذي يذهب أنصار الكينزية إلى تعظيم دور السياسة المالية في النشاط الاقتصادي على حساب السياسة النقدية، نجد أن النقوديين يشككون في فعالية السياسة المالية وكفاءاتها و يعظمون السياسة النقدية في التأثير في مجمل النشاط الاقتصادي بوصفها الأداة الوحيدة الفعالة.

إن الاختلاف بين المدرستين لا يزال قائما و لم يستطيع الاقتصاديون إثبات صحة أحدهما و نفي الآخر بشكل قاطع ولكن من الناحية التطبيقية استطاعت كل من المدرستين باستخدام الدراسات الإحصائية أن تبين فعالية سياساتها من خلال مدة زمنية مختلفة، فأظهرت المدرسة الكينزية فعالية السياسة المالية في مدة معينة، بينما أكدت الدراسات الإحصائية النقدية فعالية السياسة النقدية في مدد أخرى، و يمكن مقارنة النظرية النقدية مع المناهج الكينزية الحديثة، على الرغم من التقارب الكبير في وجهات النظر بين المدرستين خلال العقود الثلاثة الماضية، و الاختلافات بينهما قائم في تأكيد أي السياستين أكثر فعالية عمليا في التأثير في الطلب و العرض الإجمالي، ففي الوقت الذي يؤكد فيه أنصار المدرسة النقودية على دور السياسة المالية انطلاقا من موقفهم ضد التدخل الحكومي الواسع و اعتقادهم بأن الاقتصاد الحر هو اقتصاد مستقر و لا يحتاج إلى تدخل حكومي واسع، فإننا نجد أن المدرسة الكينزية تؤكد بأن كلا السياستين تؤثر في الطلب الكلي، إلا أن فعالية السياسة المالية تفوق كثيرا فعالية السياسة النقدية و خاصة في مدد الركود أو الكساد الاقتصادي الطويل الأجل، و يبرز من ذلك أن هناك اختلافات رئيسية ما بين المدرستين أهمها: [1]

1) لا تتفق المدرستان حول القوى المحركة للطلب الكلي، إذ يعتقد النقديون أن الطلب الكلي الإجمالي يتأثر فقط و بشكل رئيسي بالعرض من النقود و أن تأثير النقود في الطلب الإجمالي مستقر و يمكن الاعتماد عليه في الوقت الذي يؤكد فيه النقوديون أن تطبيق سياسة مالية توسعية من لدن الحكومة يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص من خلال السوق المالي، الأمر الذي يعني أن السياسة المالية سوف لن يكون لها تأثير ضئيل يمكن إهماله، و يمكن توضيح ذلك في المخطط التالي:

[1] بول و سام ويلسون، "الاقتصاد"، ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001،ص: 640.

الشكل رقم (1–1) السياسة المالية و التزاحم الاستثماري

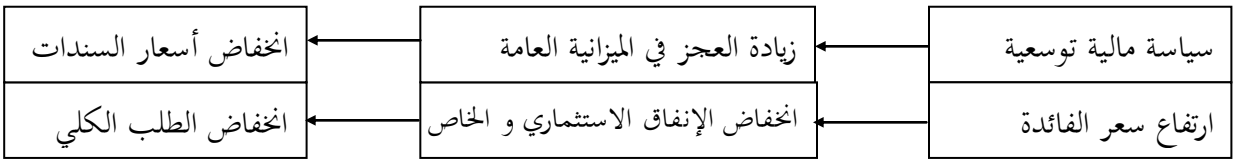

المصدر: عبد المنعم و نزار سعد الدين العيسى، "النقود و المصارف و الأسواق المالية"، دار وائل للنشر، 2003، ص: 434.

ويعكس ذلك، فإن وجهة النظر الكينزية تتصف بالقبول وعدم الرفض المطلق للسياسة النقدية، ولكن في الوقت نفسه نظر الكينزيون على أن السياسة النقدية أقل فعالية في التطبيق من السياسة المالية، إذ أن التأثير سعر الفائدة في الطلب الكلي يتحقق من خلال الإنفاق الاستثماري، و بالتالي فإن فاعلية السياسة النقدية تتمثل في زيادة عرض النقود ومن ثم انخفاض سعر الفائدة و الذي يعتمد بدوره على مدى استجابة الإنفاق الاستثماري للتغيرات في سعر الفائدة (وجهة النظر النقودية)، في حين يعتقد الكينزيون بأن هذه الاستجابة ضعيفة، لأن الإنفاق الاستثماري لا يعتمد على سعر الفائدة فحسب مثلما يعتقد النقديون متشائمة بالنسبة إلى المستقبل، فإن انخفاض سعر الفائدة لن يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الاستثماري كثيرا، و بالعكس. [1]

2) ثمة اختلاف آخر بين المدرستين حول فعالية السياستين، إذ يعتقد النقوديون من خلال استنتاجات النظرية الكلاسيكية بفعالية السياسة النقدية على اقتراض على النقود مع التغيرات الحاصلة في الناتج القومي و الدخل القومي، إلا أن الكينزيين المحدثين يعتقد و من خلال التجارب في العديد من بلدان العالم إحصائيا و تطبيقيا، بأن سرعة دوران النقود ليست ثابتة و مستقرة، و هذا ما يضعف فعالية السياسة النقدية في التأثير في الطلب الإجمالي، و خاصة عندما تكون التغيرات في سرعة دوران النقود معاكسة للتغيرات في كمية النقود، فانخفاض سرعة دوران النقود في أزمة الركود الاقتصادي يجعل زيادة كمية النقود ضعيفة التأثير، بينما ارتفاعها في أزمنة الانتعاش من الضغوط التضخمية و ارتفاع الأسعار، و يقلل تأثير السياسة النقدية والانكماشية.

3) الاختلاف الرئيسي الآخر ما بين علماء الاقتصاد النقديون و الكينزيين يتعلق بسلوك العرض الإجمالي، إذ يؤكد الكينزيون عدم مرونة الأسعار و الأجور في الاقتصاد، ولذلك فإن منحنى العرض الكلي قصير الأجل

[1] عبد المنعم و نزار سعد الدين العيسى، "النقود و المصارف و الأسواق المالية"، نفس المرجع السابق، ص: 438.

أشد الانحدار و ليس عموديا، بينما يرى الكينزيون إن منحنى العرض الكلي يأخذ الشكل العمودي، أي شديد الانحدار.[1]

4) ثمة اختلاف آخر ما بين المدرستين حول فعالية السياستين، إذ يعتقد النقوديون أن سياسة عجز الميزانية التي يؤمن بها الكينزيون محددة بالقبول السياسي و ببرامج اقتصادية اجتماعية لا يمكن التراجع عنها، ففي حالة التوسع محددة بالقبول السياسي للعجز في الميزانية العامة، و في حالة الانكماش محددة و مقيدة ببرامج اقتصادية واجتماعية لا يمكن التخلي عنها، في حين يعتقد الكينزيون أن سياسة العجز الحكومي أو السياسة المالية التوسعية يمكن أن تسهم في تنشيط الاقتصاد إلى جانب السياسة النقدية مع إعطاء دور أكبر في السياسة الحكومية المالية.[2]

لكن في جميع الحالات السابقة هناك اتفاق تام بين المدرستين على الهدف الرئيسي من السياستين يتلخص بتحقيق الاستقرار الاقتصادي و السعي إلى وصول إلى أعلى استغلال ممكن من الطاقة الإنتاجية و على هذا الأساس فإن الإجابة عن أي سياستين يجب أن يستخدم من لدن لتحقيق هذه الأهداف يمكن انجازها بالنقاط التالية:[3]

أ تستطيع السياسات الحكومية استخدام أي سياستين أو كليهما في معالجة التقلبات الاقتصادية مع الأخذ بنظر الاعتبار ل منها.

ب يعتمد المزج بين السياستين على الظروف التي يمر بها الاقتصاد و على تأثير كل منهما في القطاعات الاقتصادية المحلية، أي أن المزيج من السياستين لابد أن تغير مع تغير الحالات الاقتصادية والسياسية و لعل من أهم الخصائص التي يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار حالة الركود أو الكساد و الانتعاش أو الازدهار، كذلك المدة الزمنية التي يحتاجها تغيير أو تعديل كلا السياستين.

[1] بول و سام ويلسون،"الاقتصاد"، نفس المرجع السابق، ص: 640.

[2] عبد المنعم السيد نزار سعد الدين العيسى، "النقود و المصارف و الأسواق المالية"، نفس المرجع السابق، ص: 440.

[3] توماس مابر و آخرون،"النقود و البنوك"، ترجمة احمد عبد الخالق و احمد بديع بليج، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002، ص: 662.

خلاصة الفصل الأول

كخلاصة لهذا الفصل نجد أن دراسة مفهوم وأهداف و أدوات كل من السياستين النقدية والمالية، تعد من السياسات الاقتصادية التي تتخذ من العرض النقدي ارتكازا للتأثير على وضعية الاقتصاد، وذلك باستعمال مجموعة من الوسائل التي يتبناها البنك المركزي ووزارة المالية من أجل تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاد الكلي.

تعمل السياسة النقدية جنبا إلى جنب مع السياسة المالية وينصح الاقتصاديون باستخدام المزدوج لهما معا، كما أنه إذا أنظرنا إلى أدوات السياسة النقدية لوجدنا أن البنك المركزي يستطيع من خلالها أن يمارس نوع من التحكيم المباشر على المتغيرات مستخدما في ذلك سلطة التنظيم و التي منحته السلطة العامة ذلك.

و إن المتتبع بتطور السياسة النقدية والمالية عبر المدارس الاقتصادية نجد أن السياستين شكلت أهم سياسة الاقتصادية المستخدمة في علاج الاختلالات، و جسدت هذه السياسات مدرستين كبيرتين في الفكر الاقتصادي يختلفان من حيث الأفكار و المبادئ.

الفصل الثالث

دراسة حالة مؤسسة الحليب و مشتقاته– سيدي سعادة

تمهيد

بعد الدراسة النظرية المفصلة التي قمنا بها حول موضوع " أثر السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة "، يأتي الآن الفصل الثالث و الذي يشمل الدراسة التطبيقية و هي على شكل إسقاط للمفاهيم النظرية على المؤسسة محل الدراسة.

و قد حاولنا في هذا الفصل التعرف على أثر السياسة النقدية و المالية على تأهيل المؤسسة عن قرب و استنتاج الآثار الذي تترتب عنها.

المبحث الأول: تقديم محل الدراسة

تحتل ملبنة سيدي سعادة مكانة مميزة محليا و دوليا كما أنها تعتبر مكان تربصنا، و من المهم جدا قبل البدء و التطرق لموضوعنا أن نتناول أساسيات عن هذه الملبنة بدءا بلمحة تاريخية عن المركب الوطني للحليب و مشتقاته، ثم لمحة شاملة عن المؤسسة و أخيرا الهيكل التنظيمي.

المطلب الأول: تاريخ المؤسسة

بعد الاستقلال شرعت الجزائر في استرجاع سيادتها الاقتصادية من أجل القضاء على التبعية الاقتصادية للخارج و تحقيق الاكتفاء الذاتي و جاء من خلال تأميم المحروقات و الغاز الطبيعي و أخذ 51 من الأرباح المحققة من طرف الشركات المختلطة المتواجدة بالوطن وهذا بتاريخ 1972/02/24م و من بين الخطوات التي خطتها الجزائر من أجل السير نحو اقتصاد أفضل ما جاء بموجب القانون رقم 93-69 الصادر بتاريخ 1969/11/20م حين تم تأسيس الديوان الوطني للحليب و مشتقاته و هذا طبعا من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي ومن سنة 1970م ومن خلال القرار الوزاري الصادر بتاريخ 1970/03/06م انضم مركب الحليب و مشتقاته وفي سنة 1981م و بموجب المرسوم 81354 أسس الديوان الوطني الجهوي للحليب و مشتقاته بالغرب الجزائري و هذا نظرا للطلب المتزايد لهذا المنتوج وفي إطار التنمية و تنويع المنتوج و توسيع الشبكة الصناعية و ضمن المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية تفرعت إلى 10 وحدات كل وحدة متخصصة في إنتاج منتوج معين وقد تم تأسيس كالآتي: [1]

- **قبل سنة 1986م كانت توجد ثلاث وحدات هي:**
  1. وحدة وهران مختصة في إنتاج الحليب، اللبن، الياغورت، الزبدة.
  2. وحدة سيدي بلعباس مختصة في إنتاج أنواع الجبن المختلفة ، الحليب و اللبن.
  3. وحدة تلمسان مختصة في إنتاج الحليب و اللبن و اليارغوت و الزبدة.
- **وفي سنة 1986 انضمت إلى الشبكة وحدتين و هما:**
  1. وحدة بشار مختصة في إنتاج الحليب و اللبن و السمن.
  2. وحدة معسكر مختصة في إنتاج الحليب و اللبن و السمن، كرام ديسار.

[1] مصدر: من وثائق المؤسسة

❖ **وفي سنة 1987م دعمت هذه الشبكة بثلاث وحدات جديدة هي:**

1. وحدة مستغانم وتنتج الحليب ، الياغورت ، كرام ديسار crème dèssaire، و اللبن.
2. وحدة تيارت و تنتج اللبن ، الزبدة ، و الجبن الخفيف.
3. وحدة سعيدة و تنتج الحليب و اللبن و السمن.

❖ **وفي سنة 1992م أضيفت وحدتين هما:**

1. مركب سيدي سعادة يلل بغليزان مختص في إنتاج الحليب ، الياغورت و أنواع الجبن المختلفة و هي محل الدراسة الميدانية.
2. وحدة السانية بوهران و هو مشروع صغير يختص في إنتاج أناع المختلفة و الحليب المجفف.

إلا أننا نلاحظ عدم تلبية رغبات المستهلك أمام الطلب المتزايد بحيث تعتبر هذه المنتجات ضرورية لدى المستهلك و لهذه لازالت الدولة تدعم الحليب في إطار انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق.

وبموجب القانون الصادر بتاريخ 1988/01/12 تحت 88/01 يوجه المؤسسات الاقتصادية لتهيئتهم للدخول في اقتصاد السوق بحيث تم تمويل المؤسسات بأسهم.

الشكل رقم (03-01): الهيكل التنظيمي للديوان الوطني للحليب و مشتقاته.

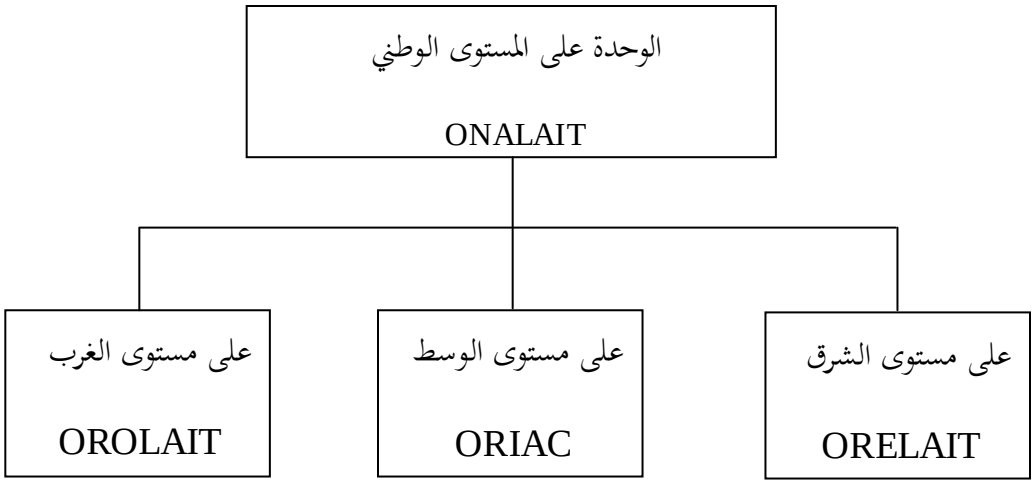

المصدر: ملبنة سيدي سعادة– ش.ذ.أ– يلل–غليزان

الشكل (03-02): الهيكل التنظيمي الجهوي الغربي للحليب و مشتقاته Orolait

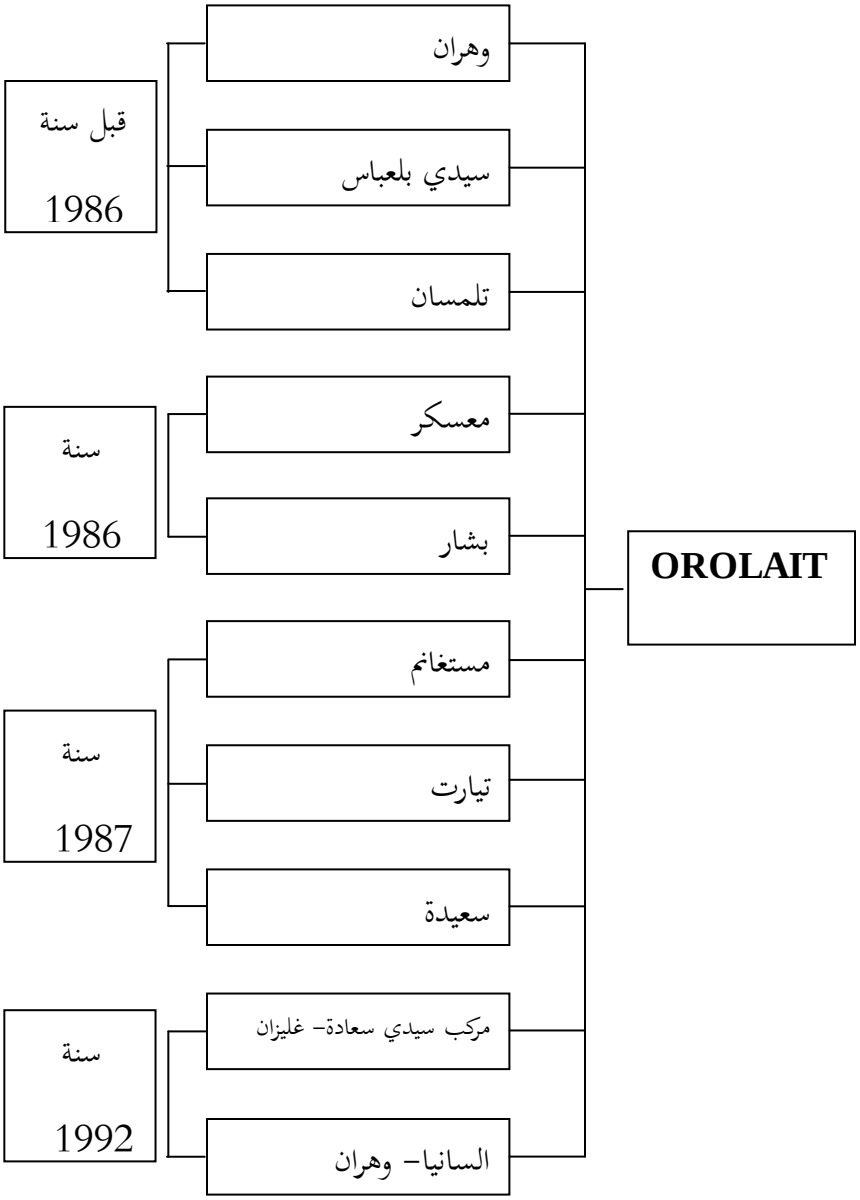

المصدر: ملبنة سيدي سعادة– ش.ذ.أ– يلل–غليزان.

المطلب الثاني: لمحة عن المؤسسة

أولا: تقديم الوحدة و أهم تطوراتها: [1]

مركب الحليب سيدي سعادة–غليزان– مشروع طرح من طرف مؤسسة " أورولي" **OROLAIT** في إطار مخطط تطويرها سنة 1993 و بقيت تابعة كوحدة إنتاج **Unité Orolait** منذ ذلك الحين إلى غاية 1997 حيث تطور مفهومها إلى وحدة من مجموع الوحدات جيبلي **Unité Group Giplait** إلى غاية أفريل من سنة 2001 و هذه الأخيرة بمثابة محطة عبور إلى فروع لجيبلي تحت تسمية "ملبنة و مجبنة سيدي سعادة **SPA laiterie Fromagerie sidi Saada** " وكانت مساحتها الإجمالية تبلغ 98000 م ^{2} منها 23000 م^2 مساحة مباني و في سنة 2007 أعلن عن خصخصة المركب من طرف شركة ترافل الجزائرية **Trefel** و شراكة بالأسهم **SPA** ما بين الأشخاص طبيعيين عددهم ثلاثة، وهنا أعيدت تسميتها إلى مؤسسة سيدي سعادة **SPA** لإنتاج الحليب و مشتقاته – غليزان– .

ثانيا: مهام المؤسسة:

تكمن مهام المؤسسة في استقبال حليب البقر من الفلاحين تتم عملية التحليل لمعرفة كمية الماء الزائدة و درجة الحموضة تليها عملية البسترة ثم يوضع الحليب المبستر في خزانات تبريد كبيرة لمدة زمنية محددة و بعدها يؤخذ الحليب و يوجه بكميات إلى ورشات التحويل المتخصصة:

-يوضع في أكياس للتسويق؛

-يخمر لصنع الجبن؛

-يحول إلى لبن.

[1] المصدر من وثائق المؤسسة

ثالثا: الأهداف الحالية و المستقبلية للمؤسسة:

أهداف المؤسسة الحالية هي تغطية السوق المحلية و العربية و قد حققت هذا الهدف في الوقت الحالي و ذلك نظرا لقدرتها الإنتاجية و موقعها الإستراتيجي الذي يسمح لها بتجميع أكبر كمية ممكنة من المادة الأولى (الحليب) و التي تقدر بـ 900.000 لتر شهريا، أما فيما يخص الأهداف المستقبلية فملبنة سيدي سعادة بالاشتراك مع الفروع التابعة لها تسعى إلى تغطية السوق العربية و المنافسة مع المؤسسات الأوروبية و ذلك لكونها أصبحت تنتج منتجات بالطريقة الأوروبية في إطار ما يسمى بشبه الألبان، هي منتجات تضاهي و تنافس المنتجات الأوروبية، إضافة إلى الرفع من جمع كميات الحليب من 900.000 لتر شهريا إلى 02 مليون لتر شهريا، إضافة إلى هذا فإن المؤسسة تسعى إلى أهداف أخرى من أهمها تغطية رأس مالها أي القضاء على الديون أو القروض التي تعتبر نقطة مهمة من التماسها ضمن هذه الأهداف.

رابعا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

يقصد بالهيكل التنظيمي ذلك النظام الرسمي لعلاقات المهام و الوظائف و السلطة و التي تسمح للعاملين في أي منظمة بتحقيق الأهداف الخاصة بكفاءة و فعالية، و الهيكل التنظيمي هو الوعاء الذي يتم من خلاله أداء الوظائف و المهام في ظل علاقة محددة و منظمة للسلطة و شبكة اتصال تسمح بتدفق المعلومات اللازمة في جميع الاتجاهات داخل الوعاء.

- ✓ **السياسة التي أتبعت من أجل إنجاز هذا المخطط:**

تعتبر ملبنة سيدي سعادة فرع تابع لمركب جبلي بالبليدة و بئر خادم و لهذا فإنها تدخل ضمن سياسة، تنظيم، تسويق، و توزيع المواد الإنتاجية كالأجبان من أجل التحكم في توزيع المنتوجات إلا أنها تتحكم في عدة أقسام تحت رئاسة مدير المؤسسة، القسم التجاري، قسم الأنظمة المالية، قسم الإدارة العامة و تسيير المستخدمين و القسم التقني للصيانة و النقل... وهذه الأنشطة و الأقسام متمثلة في هيكل الوحدة

الشكل رقم(03-03):

يوضح هيكل المؤسسة

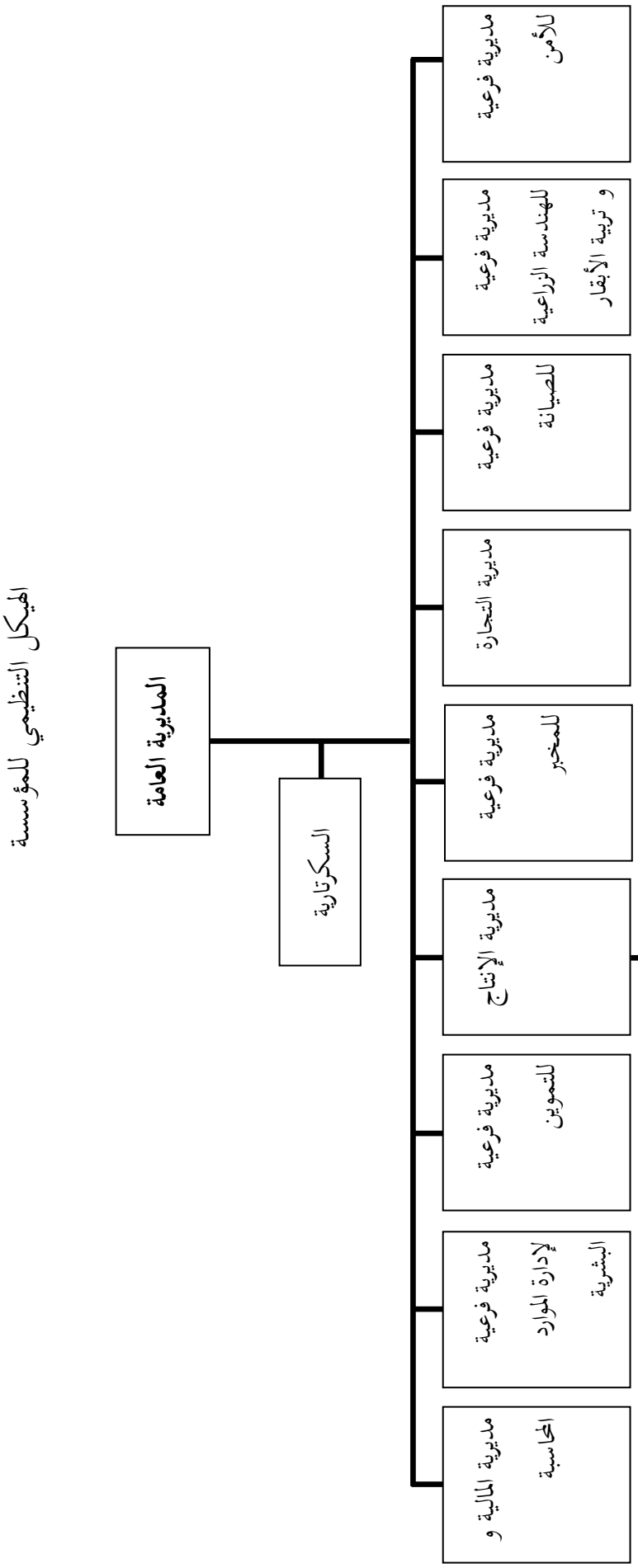

المصدر: من وثائق المؤسسة

المبحث الثاني: أثر السياسة النقدية و المالية على تأهيل المؤسسة

تختلف الآثار و تتباين التداعيات المتعلقة بتطبيق أدوات السياسة النقدية والمالية على برنامج وإستراتيجية تأهيل المؤسسة الاقتصادية، فعدها ثم حصرها ثم ترتيبها في آثار ذات طبيعة واحدة يمكن تبيانه كما يلي:

المطلب الأول: الأثر التمويلي و التنافسي

1–الأثر التمويلي: ويتجسد الأثر التمويلي سلبيا كان أو إيجابيا على الإستراتيجية التمويلية للمؤسسة الاقتصادية، باعتبارها جزءا من الإستراتيجية التأهيلية العامة للمؤسسة، ذلك أن البرنامج التأهيلي للمؤسسة لا يمكن أن يعرف طريقه للتطبيق إلا عبر القنوات التمويلية لذلك، ومنه فإن غيابها أو نقصانها يعد عرقلة من شأنها تثبيط عملية التنفيذ، ولعل من أهم الآثار ذات الطابع التمويلي ما يلي:

أ –**أثر سعر الخصم** : لا تحتاج فرضية اعتماد المؤسسة على التمويل البنكي إلى التدليل، ذلك أن احتياجات المؤسسة التمويلية لا يمكن الوفاء بها، إلا من خلال تمتين العلاقة **بنك – مؤسسة** ، ومنه فأي تعطيل في ميكانيزمات هذه العلاقة سيكون له الأثر السلبي على تأهيل المؤسسة، وبناءا عليه، فإن السياسة النقدية التي تهدف إلى محاربة الضغوط التضخمية تعمل على استعمال أداة سعر الخصم من خلال رفع سعره وخفض سقفه تضييقا على الكتلة النقدية مما يدفع بالبنوك إلى رفع سعر الفائدة الدائنة الشيء الذي يجعل المؤسسة الاقتصادية تتحمل تكاليف إضافية غير مبررة، تضفي الصفة العكسية للعلاقة المنطقية بين **I** (سعر الفائدة) و r (عائد الاستثمار) فتحولها إلى **I >r** ومنه عدم جدوى الجهود الاستثمارية للمؤسسة الاقتصادية مما يؤثر بالضرورة على البرنامج و إستراتيجية التأهيل من حيث الإحجام عن تطبيق الأهداف التوسعية للمؤسسة.

وعكس الحالة الأولى عند حدوث حالة الانكماش النقدي، مما يستدعي إلى اعتماد سياسة نقدية توسعية والتي يمكن تجسيدها من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم(03-04): يوضح اثر سعر الخصم

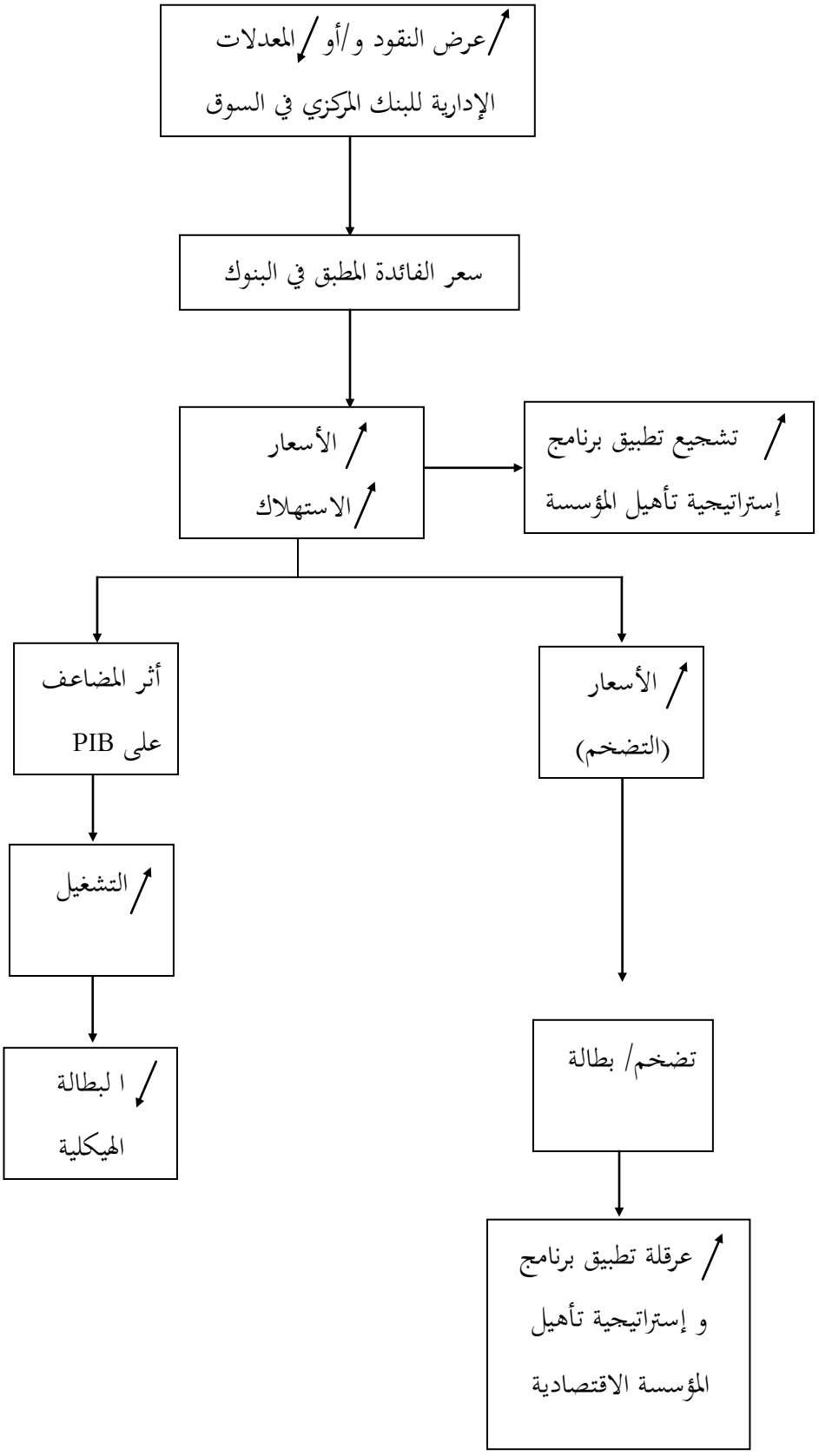

ب –**أثر السوق المفتوح** : "تختلف سياسة السوق المفتوح أساسا عن سياسة سعر الخصم على مستوى الأهداف كذا على مستوى الإجراءات، فمن حيث الهدف لا يلزم البنك المركزي بشراء الديون من البنوك أما من حيث الإجراءات فلا يتعامل البنك المركزي مباشرة من هذا البنك أو ذاك، وإنما يتعامل خصيصا مع السوق النقدي. توسيعا أو تضييقا في منسوب السيولة النقدية".

وتباعا لذلك، فإن تأهيل المؤسسة يتأثر بسياستي التوسيع والتضييق في السيولة – وإن كان ذلك الأثر غير مباشر– ، حيث إذا وسعت كان رفع سعر الفائدة تبعا لذلك، ومنه رفع تكاليف المؤسسة الشيء الذي يؤدي إلى عرقلة برنامج التأهيل. أما إذا ضيقت الكتلة السيولة خفضت تبعا لذلك أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى تخفيف كاهل المؤسسة من تحمل التكاليف الغير مبررة وتعد هذه فرص نجاح عملية التأهيل.

ج– **أثر الاحتياطي القانوني**: سلاح قمعي موجه ضد الإقراضية للبنوك التجارية، إلا أنه يمثل رافع قوي يحتم تطبيقه جزئيا بحسب الوضعية الاقتصادية خاصة في شقها النقدي.

ومنه يعلم بالضرورة آثاره السلبية والإيجابية على تأهيل المؤسسة: حيث إذا ما احتاجت هذه الأخيرة إلى مصادر تمويلية بنكية في ضل رفع معدلات الاحتياطي القانوني مما يكبل من القدرة الإقراضية للبنك، ويقيد الطاقة التمويلية له، الشيء الذي يؤدي إلى عدم إمكانية تغطية هذه الاحتياجات ومنه تضييق فرص نجاح برنامج التأهيل الخاص بالمؤسسة.

د– **أثر الرقابة الائتمانية** :وتطبيقا لصلاحيات الرقابة التي يتمتع بها البنك المركزي والمخولة له قانونا فإنه يعمل على متابعة الائتمان ومراقبته نوعيا وسعريا، وذلك بتفضيل بعض الاستثمارات على غيرها، والتي تتمتع بجدوى اقتصادية عالية أو ما يعرف" بتوفير الائتمان المرتبط بالاحتياجات الأساسية والضرورية للاقتصاد القومي، وهي الرقابة النوعية ، أما السعرية فهي تسقيف سعر الفائدة أو رفعه وخفضه بحسب الظرف الاقتصادي المناسب، كل هذا من شأنه أن يؤثر سلبا أو إيجابا على تأهيل المؤسسة.

2– الأثر التنافسي : إن تطبيق أدوات السياسة النقدية المالية لا محالة يؤثر على القدرة التنافسية للمؤسسة باعتبارها – القدرة التنافسية – الهدف الأسمى لتطبيق برنامج التأهيل ومنه يمكن رصد جملة الآثار المترتبة عن تطبيق تلك الأدوات والتي تدخل ضمن السياق التنافسي فيما يلي:

أ **-أثر الحواجز الجمركية** : إن استعمال الحواجز الجمركية كإجراءات رادعة لدخول المنتوجات المنافسة ومنه حماية المنتوجات الوطنية يؤثر سلبا وإيجابا على تأهيل المؤسسة، ومنه فإن رفع حواجز الاستيراد أمامها قد يرفع من تكلفتها وبالتالي زيادة سعرها ومنه تخفيض قدرتها التنافسية، والعكس يحدث في الحالة المخالفة عند رفع الحواجز الجمركية أمام دخول المنتوجات المنافسة والتي لا يؤهلها إلى الصمود أمام قدرات المنتوجات المحلية وبالتالي نجاح برنامج التأهيل في شقه التنافسي تعظيما لمكاسب الاندماج في حركية الاقتصاد الإقليمي والدولي وذلك في حالة تخفيض حواجز التصدير وتسهيل إجراءاته.

لكن بانهيار فكرة الحمائية **Protectionnisme** وانضمام الجزائر إلى**OMC** و**ZLE/UE** ، انخفض هامش المناورة باستخدام أداة الحواجز الجمركية، و بالتالي صعوبة تطبيق برنامج التأهيل، مما يحتم على المؤسسة هنا، أن تجري الاستراتيجيات التصحيحية الداخلية لرفع قدراتها التنافسية، من خلال الوقاية من آثار تخفيض محتمل لحواجز الدخول الاستيراد أو رفع حواجز الخروج (التصدير)السعرية منها والكمية.

ب– آثار سياسة سعر الصرف : إن استعمال هذه الأداة في تخفيض سعر صرف العملة الرسمي أمام العملات الأجنبية تحقيقا لبعض التوازنات الكلية، من شأنه أن يؤثر سلبا على تنافسية المؤسسة في الجزائر من خلال رفع سعر الواردات وتخفيض سعر الصادرات خاصة إذا علمنا أن معظم هذه المؤسسات تعتمد على الاستيراد في ما يخص تمويناتها من المواد الأولية تجهيزاتها فيما يخص التكنولوجيا.

الرسم البياني يجسد ذلك:

الشكل رقم (03-05): يوضح أثار سياسة سعر الصرف.

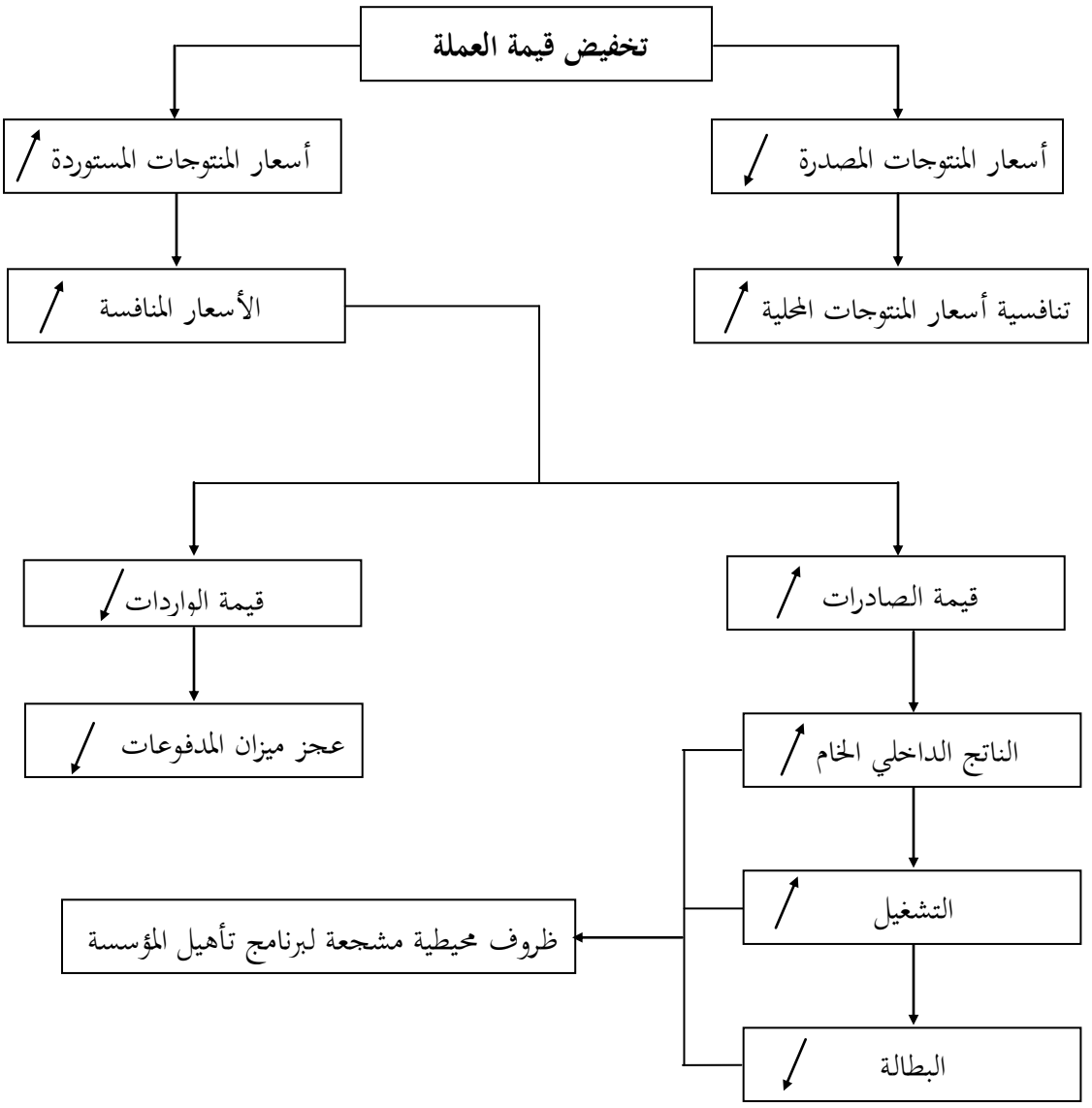

ج– أثر الإعانات والتدعيمات: لا تترك الحكومة المؤسسة من غير دعم مادي أ وعون مالي، إذ يندرج ذلك ضمن أدوات السياسة المالية الرامية إلى رفع القدرات التنافسية للمؤسسة فكلما كانت هذه الإعانات معتبرة كلما ساعد ذلك في تحقيق المؤسسات لأهدافها.

والجزائر في هذا المضمار، بدلت مجهودات معتبرة في سبيل تهيئة الظروف المناسبة لإنجاح برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الوطنية، ولعل تخصيص 400 مليار دج لتطهير هذه المؤسسات لخير دليل على ذلك.

المطلب الثاني: الأثر التشريعي و الجبائي

1– الأثر التشريعي : إن القوانين والتشريعات و التنظيمات المعمول بها في إطار السياسة المالية والنقدية لتضفي بظلالها التأثيرية الإيجابية والسلبية منها على برنامج واستراتيجيات تأهيل المؤسسة وذلك من خلال جملة الآثار التالية:

أ– أثر قانون المالية :إن أثر التغيرات المدرجة سنويا في قانون المالية لتترك حتما بصمات آثارها، وذلك من خلال وجوب التزام المؤسسة ببنوده ومواده التي تضبط نشاطاتها الاقتصادية من خلال تعديل وتكييف خطة و إستراتيجية برنامج التأهيل.

ب–أثر تأطير القروض : إن القوانين والتعليمات والمراسيم التي يصدرها البنك المركزي اتجاه البنوك، لتقنين عملية تأطير القروض، وذلك من خلال وضعه للشروط القانونية الواجب توفرها لمنح القروض مثل نوعية وقيمة الضمانات، مدة الاستحقاق وتاريخ التسديد، أولوية النشاطات، كل ذلك حتما له تأثيره السلبي أو الإيجابي على تأهيل المؤسسة.

ج–أثر الانضمام إلى المنظمات العالمية: إن الانضمام إلى **OMC** ليفرض على الحكومة الالتزام بالاتفاقيات المنبثقة عنه، وعليه كان لزاما على المؤسسة وهي تعد برنامج و إستراتيجية التأهيل أن تراعي هذه الاتفاقيات وشروطها وهذا مما يسفر عنه آثارا سلبية وإيجابية، يمكن تجليتها من خلال جملة الآثار السابقة واللاحقة منها.

2– الأثر الجبائي : إن من بين أدوات السياسة المالية الأساسية أداتي الضرائب والرسوم والتي ترفع في حالات و تخفض في أخرى، وهذا بحسب الأوضاع الاقتصادية السائدة وكذا أداة النفقات العمومية تشجيعا للاستثمار وتحفيزا للإنتاج وتوسيعا للنشاطات الاقتصادية المختلفة، ومنه يمكن لنا تجلية الأثر الجبائي للسياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية من خلال العنصرين التاليين:

أ– أثر الضرائب والرسوم : إنه من أكبر العوامل المشجعة لعملية تأهيل المؤسسة الرامية إلى اعتماد سياسة توسعية في الاستثمارات، عامل تخفيض الضرائب والرسوم، ذلك أن كثرة الضغط الضريبي لا تؤدي فقط إلى تعطيل برنامج و إستراتيجية التأهيل، بل تؤدي فضلا على ذلك إلى القضاء على الضريبة في حد ذاتها.

ولعل من بين العوامل المشجعة التي وضعتها السلطات الجزائرية لإنجاح عملية التأهيل المؤسسة الاقتصادية تلك الإصلاحات الجبائية التي باشرتها منذ سنة 1992 والتي تدخل ضمن التوجهات الجديدة للسياسة المالية الرامية إلى مساعدة المؤسسات الاقتصادية على تأهيل نفسها دفعا لها، للاندماج في الحركية الاقتصادية الدولية منها والإقليمية بقوة تنافسية معتبرة، على جميع الأصعدة.[1]

الشكل رقم(03–06): يوضح منحنى لافر " LAFFER"

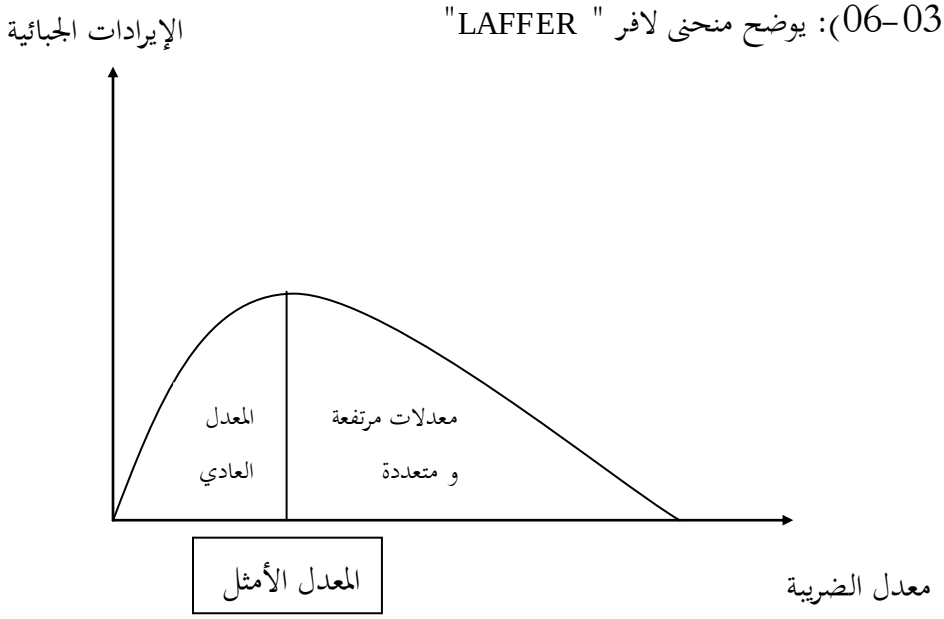

[1] **SEUIL**, Paris , Jacques Généreux : Les politiques économiques1996,P : 45.

ب –**أثر النفقات العمومية:** من العوامل الغير مباشرة التي تستفيد منها المؤسسة لإنجاح برامج تأهيلها هي تصاعد معدلات النفقات العمومية خاصة منها النفقات الأولية، الواجب توفرها لإنجاح النشاطات الاستثمارية ونعني بها بناء وتوسيع البنية التحتية المتمثلة في: شق الطرقات، مد الجسور، بناء المطارات وتهيئة الموانئ، وتوسيع شبكة الاتصالات وتحسين خدمات المواصلات، كلها وغيرها، يساهم بشكل فعال وبطريقة غير مباشرة في إنجاح برنامج و إستراتيجية تأهيل المؤسسة الاقتصادية.

وبالمقابل يجب التحذير من الإفراط في استعمال أداة النفقات العمومية الشيء الذي يؤدي إلى عجز هيكلي في الميزانية العمومية والتي يغطى بالضرورة عن طريق رفع معدلات الضرائب وتوسيع الوعاء الضريبي مما يسقطنا في سلبيات الأثر السابق (الضرائب والرسوم).

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التي قمت بها في مركب إنتاج الحليب و مشتقاته "بسيدي سعادة– يلل– غليزان "و من خلال استخدام منحى لافر حيث اعتمدت في الدراسة الميدانية وبعدها قمت بعرض وتفسير النتائج المتوصل إليها من خلال تحليل المعلومات التي تحصلنا عليها والتي من أجل معرفة أثر السياسة النقدية و المالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية والتي أفرزت النتائج التالية:

إدراك المؤسسة أهمية السياسة الجبائية.

إدراك المؤسسة أهمية السياسة التنافسية.

إدراك المؤسسة أثر السياسة النقدية و المالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية.

الفصل الثاني

تأهيل المؤسسة الاقتصادية

تمهيد

لقد دخلت الجزائر في برنامج الإصلاحات الاقتصادية منذ 1988 بغية الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، بحيث خضعت من أجل ذلك إلى البرامج المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي من 1991 إلى غاية1998 .

وهو ما ساهم في استرجاع التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني. ولكن رغم ذلك بقيت المؤسسات الاقتصادية على المستوى الجزئي تعاني من الإشكالات جراء عمليات تحرير التجارة الخارجية، أسعار الصرف، كضعف القدرات الإنتاجية والتسويقية والتكنولوجية وطبيعة المنافسة الأجنبية.

و لمواجهة التحديات التي يفرضها المحيط الاقتصادي، برزت فكرة إعادة تأهيل المؤسسات من خلال إعادة النظر في جودة، منتجاتها، نظم المعلومات، طرق السير، أساليب الإنتاج ومحيط الأعمال. وقد قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوضع برنامج لتأهيل المؤسسات الاقتصادية.

لهذا قسمت الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية:

المبحث الأول: ماهية تأهيل المؤسسات الاقتصادية

المبحث الثاني: متطلبات نجاح عملية تأهيل المؤسسات الاقتصادية و صعوبات تنفيذها

المبحث الثالث: البرنامج الوطني للتأهيل

المبحث الأول: ماهية تأهيل المؤسسات الاقتصادية

إن مصطلح التأهيل يعتبر من أكثر المصطلحات اهتماما مقارنة بالمفاهيم التقليدية كالتصحيح الهيكلي و إعادة الهيكلة، فالتأهيل حاليا أصبح أمرا ضروريا لكونه عملية تشمل المؤسسة و محيطها، فعملية التأهيل تساعد على ترقية اقتصاد منفتح و منافس على الصعيدين الداخلي و الخارجي وهي تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات، و للتأهيل تعاريف عدة وكما له مبادئ.

المطلب الأول: تعريف تأهيل المؤسسة

لقد تعددت التعاريف التي أعطيت لمفهوم التأهيل لكن جلها تنصب في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية لمواكبتها تغيرات السوق و التطورات التكنولوجيا و التقنية، لذا سنحاول تقديم سنحاول تقديم أهمها:

أولا: تعريف منظمة المتحدة للتنمية الصناعية:

عرفت " منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية " التأهيل بأنه عبارة عن [1]" مجموعة من الإجراءات التي وضعت خصيصا للدول النامية التي تمر بمرحلة انتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد و التكيف مع مختلف التغيرات العالمية ". و حسب هذه المنظمة يهدف التأهيل إلى ترقية القطاع صناعي تنافسي و تطويره ليصبح ذا قدرات و كفاءات تنافسية، و يشترط في ذلك: [2]

- القيام بفترات انتقالية ضرورية من أجل السماح للمؤسسات من امتلاك الوقت الكافي للتكيف مع الانفتاح الكلي على السوق (اتفاق الشراكة الموقع مع الاتحاد الأوروبي و دول المغرب العربي، ينص صراحة على التدرج في التحرير)؛
- لتفادي أثر التفكك الصناعي يجب أن يقوم البلد بمناقشة الحكومة مع المتعاملين الاقتصاديين من أجل إيجاد إجراءات مرافقة و مساعدات ملائمة؛
- كل مؤسسة يجب أن تعمل على بذل جهود التكيف اللازم، و الالتزام ببرامج تأهيل للوصول إلى مستوى أدنى من التنافس و العمل من أجل الحفاظ عليه.

[1] نصيرة قريش، "آليات و إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 18/17 أفريل 2006، ص: 1048.

[2] كمال رزيق و عمار بوزعرور، "التصحيح الهيكلي و أثره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر"، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية و تعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية و كلية التسيير، سطيف، 30/29 أكتوبر 2001، ص: 10.

ثانيا: " نورث دوجلاس"" N. Douglace"

يرى "نورث دوجلاس " بأن التأهيل [1] " عملية معقدة و تأخذ وقتا طويلا حيث أنها تتضمن مؤسسات القطاعين العام و الخاص إضافة إلى المؤسسات الحكومية المساعدة، و هو يتطلب تغيير في الأفكار و السياسات و القوانين و المفاهيم و الإجراءات، و على الدولة أن تضع خطة متوازنة واضحة و صريحة من أجل إيجاد أنجع السبل لتمويل هذا البرنامج ". من خلال هذا التعريف نلاحظ أنه ركز على متطلبات تنفيذ برنامج التأهيل ابتداءا من تغيير دهنيات الأفراد و قناعتهم بأن عملية التأهيل هي عملية صعبة و تستغرق وقتا طويلا لتنفذيها إلى جانب ذلك تغيير السياسات و القوانين التشريعية لتدعيم عملية التأهيل و كذلك توضيح المفاهيم و الإجراءات المساعدة لفهم عملية التأهيل. و ركز في الأخير على تدخل الدولة في وضع خطة واضحة و صريحة لتمويله بأحسن الطرق.

ثالثا: تعريف "عبد الحق لميري " " Abdelhak Lamiri"

يقول " عبد الحق لميري " أن التأهيل يقتصر على [2]" زيادة و رفع القيم، و تطبيقات الإدارة و التسيير، و تحسين الأداء لبلوغ مستوى المنافسين المستقبلين وذلك ضمن آجال محددة و دقيقة، يشير هذا التعريف إلى أن التأهيل يعبر عن رفع مستوى و أداء المؤسسة إلى مستوى المؤسسات المنافسة لها مستقبلا عن طريق تطبيق أساليب الإدارة و التسيير المتطورة.

مما تقدم يمكننا القول أن برنامج التأهيل عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات بهدف تحسين موقع المؤسسة في السوق و رفع إنتاجيتها لتكون في مستوى المؤسسات المنافسة لها حتى تضمن شروط كسب حصة في السوق المحلية و الدولية.

وبرنامج ا لتأهيل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تبني المؤسسة في حد ذاتها لإجراءات و إصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية، الإنتاجية، الاستثمارية، و التسويقية.

[1] ابتسام بوشريط،" آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية(دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية) "،مذكرة نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010، ص: 28.

[2] Abdelhak Lamiri, Management de l'infirmation, et mise à niveau des entreprises, OPU, Alger, 2003, P: 171.

وتباعا لهذا، فإن هدف برنامج تأهيل المؤسسة لا يتعلق فقط بجانب الإدارة أو التسيير للمواد، الأسواق، المالية والتشغيل وإنما يخص أيضا مجموع الهيئات المؤسساتية المحيطة أو المتعاملة مع المؤسسة.

الشكل رقم (02-01): مسار برنامج التأهيل

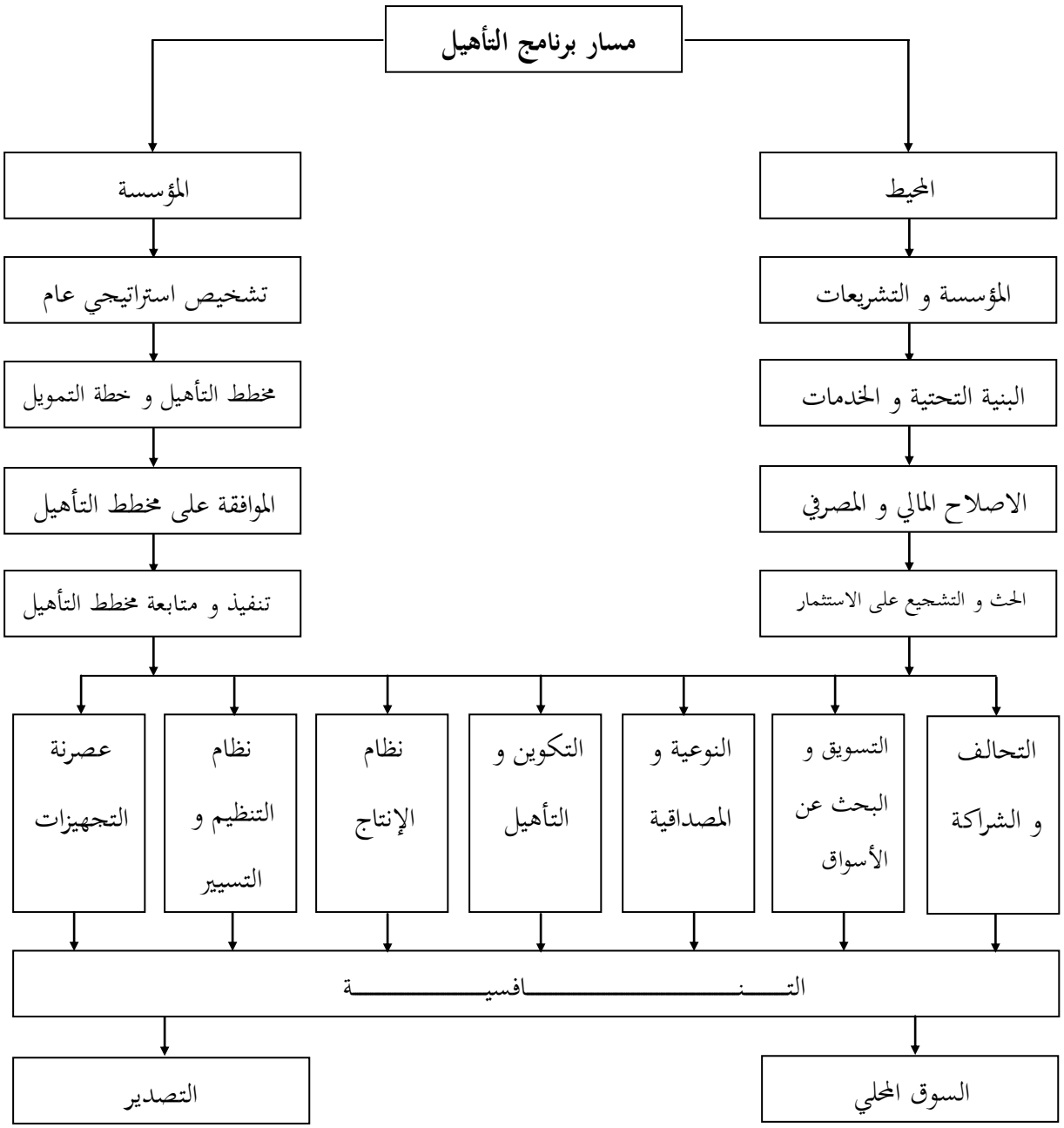

المصدر: Mohamed Lamine Dhaoui et Boualem Abassi, Restructuration et Mise a niveau d'entreprise, guide méthodologique, Ministère de L'industrie & ONDI Alger, 2003, p :7.

المطلب الثاني: مبادئ و أهداف التأهيل المؤسسات الاقتصادية

أولا: مبادئ التأهيل

إن برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر باعتباره برنامج اختياري و ليس مفروضا على المؤسسة، و وهو يعتبر مسار دائم لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات و يتضمن مبادئ يقوم عليها برنامج التأهيل و له أهداف كما سنعرض كمايلي: [1]

الشكل رقم (02-02) مبادئ التأهيل المؤسسات.

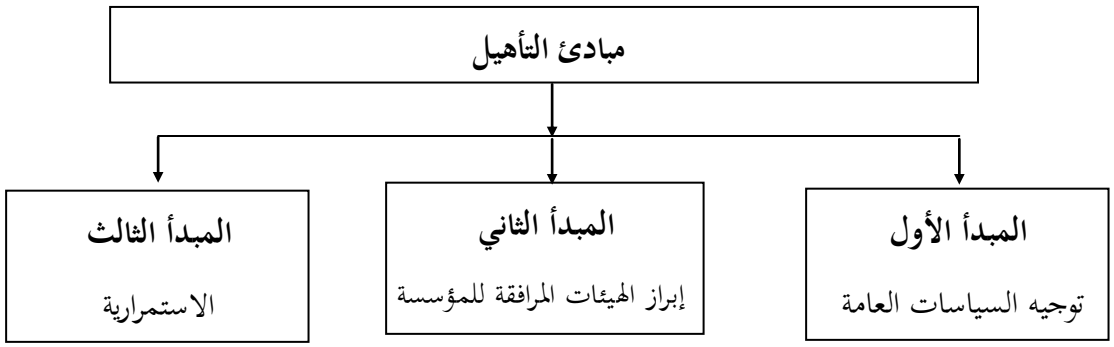

المصدر: من إعداد الطالبة

- **المبدأ الأول**: يتولى برنامج التأهيل توجيه السياسات العامة لوزارة المؤسسات الاقتصادية و يكون ذلك عن طريق مايلي:

-وضع برنامج لتأهيل المؤسسات و المحيط الذي تنشط فيه؛

-وضع برنامج تحسيسي و إعلامي لتوضيح السياسة الصناعية العامة لمختلف المتعاملين؛

-وضع سياسة صناعية لاستخدامها كعامل مساعدة لبرامج الدعم.

[1] تشام كمال و تشام فاروق، "دور و أهمية التأهيل في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات"، دراسة مقارنة الجزائر- تونس - مغرب، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، أفريل2006.

- **المبدأ الثاني** : تتمثل مهمة برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية في إبراز الهيئات المرفقة للمؤسسة في إطار مجهوداتها لإعادة هيكلة مصالحها و يكون ذلك عن طريق:

-تنظيم الدورات التكوينية المتخصصة؛

-تنظيم تسيير المناطق الحرة؛

-إشراك البنوك و المؤسسات المالية.

- **المبدأ الثالث** : يعتبر التأهيل المؤسسات الجزائرية عملية مستمرة الزمن تبنى أساسا على التجديد، البحث و التطوير أي مسار دائم لتحسين قدراتها و ذلك عن طريق إدخال مناهج و طرق جديدة لتسييرها.

ثانيا: أهداف البرنامج تأهيل المؤسسات

يتمثل الهدف الرئيسي المتوخى من عملية التأهيل في استمرارية فترة حياة المؤسسات للحفاظ على حصتها في السوق الداخلية، و الدخول إلى الأسواق الخارجية لا سيما الأسواق الأوروبية ، و خاصة إنشاء مناصب شغل جديدة. و يمكن تقسيم أهداف برنامج التأهيل حسب مستوى تحديدها، و الجهات المتداخلة في تنفيذ البرنامج كما يلي:

أ -الأهداف العامة:[1]

من بين الأهداف العامة التي تسعى الحكومة الوصول إليها ما يلي:

- تطوير المحيط الصناعي و التنظيمي للمؤسسة، لتعظيم قدرتها على مواجهة التحديات المستقبلية، لأن تغيرات المحيط قد تؤدي إلى إحداث تغير في أهداف المؤسسة و مواردها. و هذا ما يتطلب منها إصدار ردود فعل سريعة ضد التهديدات التي يحملها المحيط؛
- تعزيز و تدعيم قدرات هياكل الدعم، حتى تضمن تقديم خدمات فعالة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تستجيب لاحتياجاتها في ظل المحيط التنافسي الجديد؛

[1] زراية أسماء، "آثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، في علوم الاقتصادية، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2011/2010 ، ص: 34.

- تشجيع تطوير الصناعات التنافسية و ذلك بتحديد الصناعات التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية، و العمل على تشجيعها و تحسين تنافسيتها لتعظيم الاستفادة من مزايا التحرير التجاري؛
- تحسين تنافسية و تطوير المؤسسات الصناعية وذلك بتطوير وسائل التأهيل و أنظمة الإنتاج فيها و تعزيز قدراتها التسييرية و تحسين جودة منتجاتها و جعلها أكثر قدرة على التأقلم مع المعايير الدولية.

ب -الأهداف المحددة على مستوى الهيئات المتدخلة في تنفيذ برنامج التأهيل: [1]

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق جملة من النقاط و على مستويات مختلفة كلية(MACRO)، جزئية (MICRO) و قطاعية(MESO) وتلخص هذه الأهداف كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (02-03): أهداف برنامج التأهيل

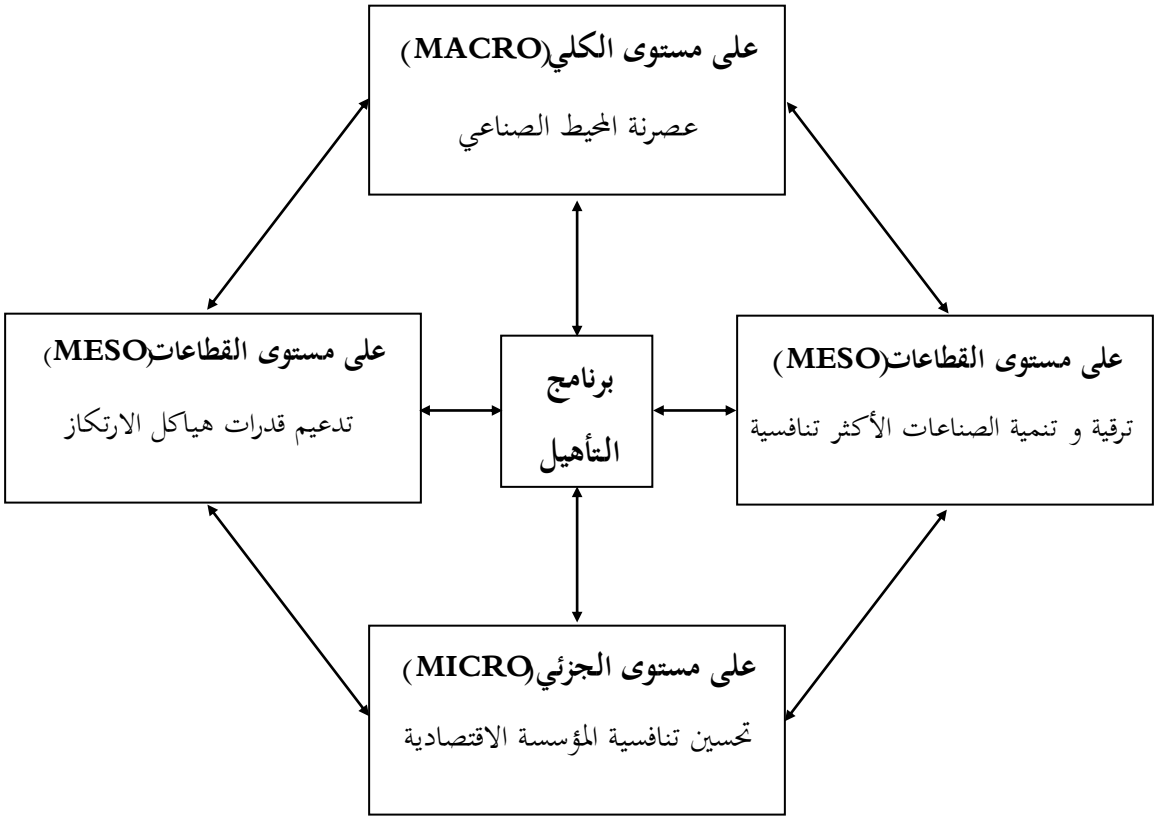

المصدر: وثيقة مستخرجة من وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة

[1] ابتسام بوشريط،" آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية(دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية) "، نفس المرجع السابق، ص: 35.

من خلال الشكل رقم(2-3): تتضح المستويات الثلاثة لأهدف برنامج التأهيل: [1]

1 -الهدف على المستوى الكلي (MACRO): عصرنة المحيط الصناعي بما يتناسب و المطلوب دوليا

يمكن تلخيص توجهات السياسة العامة لوزارة الصناعية في إطار برنامج تأهيل المؤسسات و التي تهدف إلى البحث عن مصادر القدرة التنافسية على المستوى الكلي في النقاط الرئيسية التالية:

- إعداد سياسات صناعية تكون أساسا لبرامج الدعم و الحث و هذا طبعا بالتعاون مع الأقسام القطاعية الأخرى مع الأخذ بالحسبان الفرص المتاحة من القدرات الوطنية و الدولية ؛
- وضع قيد التنفيذ آليات و توجيهات تسمح للمؤسسات و الهيئات الحكومية الخوض في العمليات الاقتصادية على المستوى القطاعي و الجزئي؛
- وضع قيد التنفيذ برنامجا لتأهيل المؤسسات و محيطها؛
- وضع قيد التنفيذ برنامجا تحسيسي و اتصالي من أجل تسهيل عملية تأهيل المؤسسات الصناعية و جعلها مفهومة بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين مع الإشارة بوضح إلى الممثلين و الوسائل المتوفرة للمؤسسات.

بصفة عامة يتوجب على الدولة الجزائرية المبادرة بمجموعة من التعديلات و التغيرات على المحيط الذي تنشط فيها المؤسسات حتى تتمكن من مسايرة الظروف الجديدة و المنافسة العالمية التي تساهم في تأهيل المؤسسات ورفع قدرتها التنافسية.

2 -الهدف على المستوى القطاعي(méso-économie): تدعيم و تقوية قدرات هياكل الدعم و دفع الصناعات المتنافسة:

إن نجاح برنامج تأهيل المؤسسات مرهونا بمدى قوة هياكل الأطراف المساهمة في تقديم الدعم عند التنفيذ من أجل ضمان و ترقية و تطوير الصناعة تنافسية قوية، من هذا المنطلق نجد أن هدف برنامج تأهيل المؤسسات على المستوى القطاعي يكمن في تدعيم إمكانيات الهيئات المساعدة للمؤسسة و محيطها بما يسمح بتحسين المنافسة بين المؤسسات و يتعلق الأمر أساسا بـ:

[1] ابتسام بوشريط،" آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية(دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية) "، نفس المرجع السابق، ص: 36.

-جمعيات أرباب العمل و الجمعيات المهنية في القطاع الصناعي؛

-هيئات شبه عمومية (تقنيين، مكاتب استشارية و الدراسات في الجودة، مدارس و معاهد التكوين في الإدارة..)

-البنوك و المؤسسات المالية، تعتبر المرافق المالية للمؤسسات، حيث يجب أن تكون مسخرة لمساعدة و مرافقة المؤسسات المعنية بالتأهيل؛

-معاهد و مراكز المصادر التكنولوجية و التجارية؛

-منظمات و مراكز التكوين المتخصصة، وهي مكلفة بإعداد إطارات وتكوينهم في الميدان الصناعي و ذلك لجعلهم مكونين وفقا لمتطلبات اقتصاد السوق.

3 -الهدف على المستوى الجزئي(MICRO): تحسين القدرات التنافسية للمؤسسات

يعبر برنامج التأهيل عن مجموعة الإجراءات التي تخص تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية لهذا فإن أهداف برنامج التأهيل على هذا المستوى تتجسد في [1]:

-رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تهدف إلى:

- تكييف المؤسسات مع الطرق الحديثة للتسيير و التنظيم، خاصة التحكم في نوعية المنتجات والخدمات؛
- تدعيم القدرة التسييرية لدى المؤسسات، و دعم مؤهلات العمال في الوظائف الإنتاجية و التسييرية؛

-ضمان استمرار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للمحافظة على حصتها في السوق الداخلية كمرحلة أولى و اقتحام الأسواق الخارجية في المرحلة الثانية؛

-العمل على تخصص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل:

- التحكم في التكاليف؛
- تشخيص المجالات ذات القدرات العالية؛
- تحديد الاحتياجات الحقيقية للمستهلك و المنتج المحلي و الأجنبي (دراسة السوق).

-يهدف هذا البرنامج إلى الحفاظ على مناصب الشغل الحالية من جهة، و زيادة فرص العمل فيها لتخفيض نسبة البطالة من جهة أخرى.

[1] زراية أسماء، " آثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر"، نفس المرجع السابق، ص: 37.

المبحث الثاني: متطلبات نجاح عملية تأهيل المؤسسات الاقتصادية و صعوبات تنفيذها

بعد دراسة تأهيل المؤسسات الاقتصادية ننتقل إلى جملة من الشروط التي تعبر في مجملها على متطلبات عملية التأهيل و التي ينبغي توفرها من أجل السير في الاتجاه الصحيح لعملية التأهيل، كما هناك صعوبات تعرقل عملية تنفيذ برنامج التأهيل كمايلي:

المطلب الأول: متطلبات نجاح عملية تأهيل المؤسسات الاقتصادية

لضمان نجاح عملية التأهيل لابد من إرفاقها إلى جانب الشروط التالية:

- فترات انتقالية ضرورية من أجل السماح للمؤسسات من امتلاك الوقت الكافي للتكيف مع الانفتاح الكلي على السوق(اتفاق الشراكة الموقع بين الإتحاد الأوروبي و تونس و المغرب ينص صراحة على التدرج في التحرير حتى الوصول إلى غاية 2010).
- لتفادي أثر التفكك الصناعي يجب أن يقوم البلد بمنافسة الحكومة مع متعاملين الاقتصاديين من أجل إجراءات مرافقة و مساعدات ملائمة.
- كل مؤسسة يجب أن تعمل على بذل جهود التكيف اللازم، و الالتزام ببرامج تأهيل للوصول إلى مستوى أدنى من التنافس و العمل من أجل الحفاظ عليه.

بالعناصر التالية:[1]

1 -**تأهيل العنصر البشري:** باعتبار أن مخرجات النظام التعليمي و التكويني هي مدخلات الجهاز الإنتاجي، أصبح لزاما على المؤسسات منح العنصر البشري الذي هو أساس العملية الإنتاجية، اهتماما خاصا بتجسيد من خلال اتخاذ تدابير و إجراءات من شأنها الرفع من كفاءته، يأتي في مقدماتها زيادة الاهتمام بالموارد البشرية و ضرورة الاستثمار فيها، إجراء دورات تكوينية بانتظام تتمشى بصفة أنية مع التحولات في ميدان التسيير،الإنتاج، التسويق، ...الخ، و السعي للاحتكاك مع المؤسسات الأجنبية الرائدة للاستفادة من الخبرات و المعارف، و العمل على ترسيخ ثقافة التكفل بين أفراد المؤسسة، و تنمية روح التبادل الحر للمعلومات و المعارف.

[1] عليواش أمين عبد القادر، "أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني"،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص ص: 92-93.

2 -**تأهيل المحيط و تدعيم البنية التحتية:** لا يمكن لأي مؤسسة النشاط بمعزل عن محيطها تأثيرا و تأثرا، فهي تبادل مستمر سواء مع الزبائن أو الموردين من خلال عمليات البيع و الشراء، أو مع البنوك من خلال عمليات التمويل و القروض و الادخار،مع المؤسسات التأمين من أجل الضمان، مع مختلف الإدارات (الجمارك، الضرائب،...الخ) للاستفادة من الامتيازات و دفع الحقوق و الالتزامات، لذا فإن عملية تأهيل المحيط بالإضافة إلى تدعيم البنية التحتية، يشكلان أمران ضروريان لتمكين المؤسسة من تحسين أدائها و الوصول إلى رفع قدرتها الإنتاجية و تحسين تنافسيتها.

3 -**تأهيل النظام المالي و المصرفي:** بطء التعاملات و التدخلات، نسبة الفوائد المرتفعة، القرارات المتردد و كثرة التقلبات، الإجراءات الإدارية المعقدة، هي صورة بسيطة عن وضع الجهاز المصرفي الجزائري، الذي يعيق انطلاق تنمية و تأهيل المؤسسات الاقتصادية، لذا يتحتم إصلاحه و تفعيل دوره في تمويل النشاط الاقتصادي عن طريق الرفع من مستوى موظفيه، تحسين نوعية الخدمات، إرساء قواعد تسير شفافة و واضحة تعتمد على معايير موضوعية وتجارية في منح القروض البنكية، بعث البورصة و تنشيط السوق المالية.

4 -**الاهتمام بالبحث العلمي و الحصول على تكنولوجيا:** أصبحت المصانع في البلدان المتقدمة تعتمد بشكل أساسي على الأنظمة الرقمية، وعوض اقتصاد المعرفة، كمصدر للثروة، اقتصاد العضلات و رأس المال، فأخر الدراسات تشير إلى أن المعرفة العملية و التكنولوجية أضحت تمثل 80% من اقتصاديات العالم (20% الباقية هي حصة رأس المال و العمالة و الموارد الطبيعية) ، و هكذا أصبح من الضروري على المؤسسات الاقتصادية مواكبة هذا التحول و مضاعفة الاستثمار في مجال البحث و التطوير و التحكم التكنولوجي باعتباره أساس بناء قدرتها التنافسية، و تفعيل دور مخابر البحث الجامعية و مراكز البحث الأخرى و وضع الآليات المناسبة حتى تصبح بمثابة حاضنات أعمال التكنولوجيا، و توطيد الصلة بين المحيط العملي و المحيط المؤسساتي.

المطلب الثاني: صعوبات تنفيذ برنامج التأهيل

إن الصعوبات التي تحول دون التطبيق الفعال لبرامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية عديدة، أهمها تلك الأسباب التي تعاني منها الدول النامية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة، و نعددها كما يلي: [1]

1 -**الصعوبات التمويلية و الإدارية:** تعاني المؤسسات الجزائرية من محدودية التمويل و ارتفاع أسعار الفائدة على القروض، إضافة إلى قصر فترة سدادها و كذا تعقد الإجراءات الإدارية الخاصة بها.

2 -**الصعوبات التسييرية:** تعاني المؤسسات الجزائرية من صعوبات تسييرية حيث تتميز بضعف التسيير و عدم إتباع الأساليب الحديثة في الإدارة و التنظيم، كما تعاني من غياب ثقافة الاستثمار في العنصر البشري و عدم ملائمة نظم التعليم و التدريب لمتطلبات التنمية.

3 -**الصعوبات الخاصة بالعقار:** يعتبر مشكل العقار أهم مشكل تواجهه المؤسسات الجزائرية و خاصة الصغيرة و المتوسطة منها، فمن بين العراقيل التي تواجه المستثمرين هو عدم الاستقرار و عدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي، و كذلك الحالة السيئة التي تعيشها أغلبية المناطق الصناعية حيث عرف العقار توزيعا غير مدروس، إذ نجد الكثير من الأراضي لازالت بورا أو استغلت لنشاطات أخرى خارج القطاع، بينما يعاني الكثير من المستثمرين من طول مدة الانتظار من أجل الحصول على العقار.

4 -**الصعوبات التسويقية:** تتمثل الصعوبات التسويقية بصفة خاصة، في تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية المماثلة (المقلدة)، مما يحد من حجم الطلب على منتجاتها المحلية، إضافة إلى عدم توفر الدعم الكافي للمنتجات المحلية مما يحول دون منافسة المنتجات المحلية لمثيلاتها من المنتجات المستوردة، و قيام بعض المؤسسات الأجنبية بإتباع سياسات إغريقية لتوفير منتجاتها في الأسواق المحلية بأسعار المنتجات المحلية مما يؤدي إلى ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية، كما يعاني العديد من المنتجين من ثقل الضريبية التي يدفعوها، مما ينعكس سلبا على سعر هذه المنتجات الذي يرتفع في الوقت الذي تتوفر فيه السوق على منتجات مستوردة بثمن أقل، فيحدث هذا الانعكاس صعوبات في تصريف المنتج الوطني.

[1] سهام عبد الكريم، "دور الشراكة الأجنبية في زيادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية- دراسة حالة مجمع صيدال "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستر في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2007، ص ص: 84-85.

المبحث الثالث: البرنامج الوطني للتأهيل

في إطار الوضعية الجديدة التي تشهدها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، و مواصلة لنهج الإصلاحات المتبعة منذ عشرتين ونيف، تظهر أهمية برنامج التأهيل الذي سنتعرض لمحتواه في هذا المبحث.

المطلب الأول: برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية

أولا: محتوى البرنامج

يسعى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية و الذي تشرف عليه وزارة الصناعة إلى دعم و مرافقة المؤسسات الصناعية العمومية منها و الخاصة التي تلتزم به. البرامج طواعية من أجل ترقية تنافسيتها الصناعية، و ذلك بتحسين كفاءاتها و تهيئة محيطها بتكييفها مع جميع مكوناته من أنشطة مالية، مصرفية، إدارية، جبائية و اجتماعية...الخ.

فعلى مستوى المؤسسة، البرنامج يرمي إلى تشجيع كل المؤسسات بواسطة تدابير مالية محددة من أجل تحديث أداوتها الإنتاجية وخصوصا الرفع من مستوى تنافسيتها من خلال وضع نظام للإنتاج، التنظيم و التسيير، و جعلها تستجيب للمعايير المعمول بها في القطاع، مع محاولة بعث ديناميكية للمنافسة و تحسين كفاءات القطاع الصناعي، ننوه إلى أن هذه العمليات لا تهدف إلى تطهير المؤسسات ماليا و لا إنقاذ مؤسسات معسرة.

تجدر الإشارة إلى أن التدابير المالية المتخذة هي مكملة لبقية البرامج المساعدة المتخذة من طرف المؤسسات المالية الدولية في إطار التعاون الدولي، خصوصا مع الاتحاد الأوروبي من خلال برنامج ميدا MEDA/PME، و كذلك مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI من خلال برامج الدعم و إعادة الهيكلة و تحسين تنافسية القطاع الصناعي.

على مستوى محيط المؤسسة: حقيقة أن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لا تستفيد اليوم من محيط اقتصادي ملائم و مساعد على المنافسة، و نظرا لحساسية هذا الرهان، قامت وزارة الصناعة بتحديد عدة عمليات ذات صبغة أولية:

- تأهيل المؤسسات و الإشهار بالمطابقة وفق المواصفات الدولية؛
- إعادة تأهيل المناطق الصناعية و مناطق النشاطات؛
- دعم وسائل الضبط (التقييس و الملكية الصناعية و القياسة القانونية)؛
- تطوير الخدمات التكنولوجيا للدعم و الاستشارة لفائدة الصناعة.

هذه الإجراءات (تلك المعمول بها أو التي يتم تحضيرها) تسمح بتحديث و إسناد قدرات هياكل الدعم حتى توفر للمؤسسات نفس شروط و اطر النشاط كتلك الممنوحة للمؤسسات الأجنبية المنافسة.

ثانيا: الهيئات المشرفة على البرنامج

يتم تنفيذ هذا البرنامج من طرف الهيئات تشرف على ذلك، و هي:

1 -**المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية:** تابعة لوزارة الصناعة و إعادة الهيكلة و هي المكلفة بتسيير برنامج التأهيل.

2 -**اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية:** تأسست اللجنة بموجب مرسوم تنفيذي يرأسها وزيرة الصناعة و إعادة الهيكلة و تضم ممثلي عدة وزارات أهمها:

-ممثل عن وزارة المالية؛

-ممثل عن وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة؛

-ممثل عن وزارة المساهمة و تنسيق الإصلاحات؛

-ممثل عن وزارة التجارة؛

-ممثل عن وزارة الخارجية؛

-ممثل عن وزارة التعليم العالي و البحث العلمي؛

-ممثل عن وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

-ممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة.

3 -**صندوق ترقية التنافسية:** تم إنشاؤه في 1999/12/23 من قانون المالية لسنة 2000 لتمويل عمليات و نشاطات برنامج التأهيل في شكل مساعدات مالية.

ثالثا: إجراءات تأهيل المؤسسات الاقتصادية

إن إجراءات التأهيل المؤسسات التي تقوم بها الوزارة تعمل على تسهيل حصول المؤسسات على مساعدات صندوق ترقية التنافسية الصناعية، و هذا يضع حيز التنفيذ تسهيلين إضافيين يشملان تكاليف مايلي [1]:

- **الدراسة العامة أو المخففة: études globale ou allégée**

المؤسسة لا تدفع سوى 20% من تكاليف الدراسة و 80% الباقية التي من المفروض أن تعوضها وزارة الصناعة للمؤسسة تدفع مباشرة لمكتب الدراسات.

- **الاستثمارات المادية وغير المادية: investissements matériels et immatériels**

لتسريع وتيرة عمل برنامج التأهيل، تقوم وزارة الصناعة مسبقا بتسديد ما قيمته 30% من إجمالي المساعدات المقبولة، مباشرة بعد إمضاء اتفاق التأهيل بين وزارة الصناعة و المؤسسة المعنية.

مع الإشارة إلى أن المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة إلى مديرية تأهيل على مستوى وزارة الصناعة تبقى سرية و لن تستعمل إلا في إطار التأهيل.

1 -معايير قبول المؤسسات في برنامج التأهيل: تتمثل معايير قبول التي تستوفي شروط معينة الاستفادة من برنامج التأهيل و يتمثل في مجموعة من قواعد و مواد القانونية، و يتم قبول ملفات المؤسسات التي تكون[2]:

-خاضعة للقانون الجزائري؛

-تنتمي للقطاع الإنتاجي الصناعي أو القطاعي الخدماتي الموجه للقطاع الصناعي التي لا تحقق مالا يقل عن 40% من رقم أعمالها من خلال تعاملها مع القطاع الإنتاجي الصناعي؛

-مسجلة في سجل التجاري و تحوز رقم استدلالي جبائي؛

-ثلاث سنوات على الأقل من النشاط؛

[1] Ministère de l'industrie, Fonds de promotion de la compétitivité industrielle, Manuel des procédures, 2006, p: 04.

[2] بوشارب أحمد، "تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل منطق التبادل الحر الاورو-متوسطية"، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر، جامعة الجزائر، ص: 147.

-تستخدم: 20 عامل أو أكثر بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية و 10 عمال أو أكثر لمؤسسات الخدمات الموجه لصناعة؛

-تقديم معايير الأداء المالي التالية:

- صافي الأصول موجب للسنة الحالية أو السابقة؛
- نتيجة الاستغلال موجبة لسنتين على الأقل من السنوات الثلاثة الأخيرة.

إضافة إلى هذا يجب على المؤسسة أن تجيب على دفتر المساءلة الذي تتسلمه من طرف الوزارة وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة، حيث يحتوي على مجموعة من الأسئلة المتعلقة بوضعيتها العامة.

2 -**إيداع الملف**: على المؤسسة الراغبة في الاستفادة من برنامج التأهيل و كذا من المساعدات المالية التي يقدمها صندوق ترقية التنافسية الصناعية، أن تقدم ملف شامل معلوماتها الخاصة على مستوى مديرية التأهيل بوزارة الصناعة و يتكون من الوثائق التالية: [1]

-رسالة النية(الرغبة): التي تعبر عن رغبة المؤسسة في تبني برنامج التأهيل مع تحديد نوع الحالة إذا كانت دراسة شاملة أو غير معمقة؛

-وثيقة معايير الأهلية مملوءة من طرف المؤسسة؛

-استثمار المعلومات الأولية للمؤسسة المعنية؛

-نسخة من الوضعية المحاسبية (الأصول، الخصوم، جدول حسابات النتائج) للثلاث سنوات الأخيرة مبررة من طرف خبير محاسب معتمد؛

-نسخة من السجل التجاري؛

-نسخة من بطاقة التعريف الجبائية؛

-نسخة من التصريح الأخير للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

[1] Ministère de l'industrie et de la restructuration, Dispositif opérationnel de mise a niveau des enterprises et de leur environnement, 2005, p: 08.

3 -مراحل التأهيل: تتقدم المؤسسة بطلب مساعدة مالية في إطار صندوق ترقية التنافسية الصناعية و يتكون الملف من الوثائق المذكورة سابقا إلى مديرية التأهيل المؤسسات الاقتصادية و تقوم هذه الأخيرة بدراسة الملف عن طريق نوعين من الدراسة و هما [1]:

- **دراسة عامة (شاملة):** و تشمل المساعدات المالية المتعلقة بالاستثمارات المادية و غير المادية و تحقق هذا في أجل أقصاه 08 أسابيع و يقوم بهذه الدراسة مكتب دراسات تختاره المؤسسة بكل حرية.
- **دراسة مخففة (غير معمقة):** يكون برنامج التأهيل قصير أو محددة يقتصر على الاستثمارات غير المادية فقط (تكوين، دراسات، مساعدات تقنية، برمجيات) و تتم هذه الدراسة في أجل أقصاه 04 أسابيع.

4 -المساعدات المالية: المساعدات المالية الممنوحة من قبل صندوق ترقية التنافسية الصناعية المحددة كالأتي [2]:

- **الدراسة (الشاملة أو غير المعمقة):** 80% من التكاليف خارج رسوم الدراسة (الشاملة أو غير معمقة) في حدود:

الحالة الأولى: الدراسة الشاملة: مليون وخمسمائة ألف دينار جزائري(150.000دج).

الحالة الثانية: الدراسة غير معمقة: ثمانمائة ألف دينار جزائري(800.000دج).

- **وضع برنامج التأهيل حيز التنفيذ:**

الحالة الأولى:80%من الإجمالي الاستثمارات غير المادية خارج الرسوم.

الحالة الثانية: 10%من الإجمالي الاستثمارات المادية خارج الرسوم في حدود عشرين مليون دينار جزائري (20.000.000دج) مهما كانت طريقة التمويل.

[1] أوشن ليلى،" الشراكة أجنبية و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، نفس الرجع السابق، ص: 127.

[2] علواش أمين عبد القادر، "أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني"، نفس المرجع السابق، ص: 97.

رابعا: مخطط التأهيل

المؤسسة وبعد أن تقر بصحة الدراسة (التشخيص) تحولها إلى مديرية التأهيل على مستوى وزارة الصناعة، ملتمسة منها تقديم مساعدات مالية لتغطية تكاليف التشخيص أولا، وانجاز مخطط برنامج التأهيل ثانيا.

1 -**إيداع الدراسة** (**شاملة أو غير معمقة**) : ويتكون الملف من الآتي:[1]

-رسالة مرفقة؛

-ثلاث نسخ للدراسة الشاملة أو غير المعمقة "التشخيص الاستراتيجي و مخطط التأهيل" ممضي من طرف المؤسسة و من مكتب الدراسات في نفس الوقت؛

-نسخة من الدراسة مقدمة في شكل قرص مضغوط؛

-تركيبة الدراسة.

2 -**استقبال الدراسة**: تتحقق مديرية التأهيل من أن الملف المقدم من طرف المؤسسة يستجيب لمعايير الأهلية و القبول من جهة، و من أنها استلمته حقيقة من جهة أخرى، لذا فهي تضع الشروط الموضحة أدناه:

-احترام قواعد الإيداع (التسجيل الأولي، إجراءات الاستفادة، اختيار مكتب الدراسات، تقديم التسبيق ... الخ)؛

-التصديق على الدراسة من جهة المؤسسة و من جهة أخرى مكتب الدراسات على حد سواء؛

-الاحترام الصريح لمنهجية الدراسة و ميعادها؛

بعد التأكد من الملف المقدم من طرف المؤسسة، يمكن للمديرية: قبوله، طلب معلومات مكملة أو رفضه.

ففي حالة القبول، تقوم مديرية التأهيل بإعداد ملف شامل عن المؤسسة و تقدمه إلى اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية يتم تحديد مبلغ المساعدات الموجهة للمؤسسة، و إذا كان الملف ناقصا، تشعر المديرية المؤسسة بضرورة إرسال المعلومات الناقصة، أما في حالة الرفض، تبلغ مديرية التأهيل المؤسسة بالرفض الملف إذا كان لا يستجيب للمعايير المعتمدة.

[1] أوشن ليلى،" الشراكة أجنبية و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، نفس الرجع السابق، ص: 128.

3 -**تقييم الملف**: تتحقق مديرية التأهيل من أن الملف الذي استلمته كامل و إن إجراءات إعداده تتوافق مع المعايير المعتمدة، وإن عملية التشخيص قد شملت الجوانب التالية [1]:

-الحالة المدنية: الهيكلة المالية، الصافي المالي الموجب، أموال متداولة موجبة، مخطط التمويل؛

-التنافسية و التموقع الاستراتيجي في الأسواق المحلية و الامتداد إلى الأسواق الخارجية في ظل التفكيك الجمروكي (0% من الحقوق الجمروكية)؛

-المساهمة الايجابية لمخطط التأهيل في زيادة القدرة التنافسية و تحسين إنتاجية المؤسسة: تحسين رقم الأعمال، تحسين إمكانية التمويل الذاتي، تحسين طرق التسيير؛

-في حالة الإخلال ببعض الشروط من طرف المؤسسة، فإنه يتم إبلاغها في الحين بالإجراءات التي عليها إتمام حتى تستفيد من المساعدات الممنوحة من صندوق دعم التنافسية الصناعية.

4 -**دفع تكاليف إعداد الدراسة**: على ضوء النتائج عملية التقييم، تحرر مديرية التأهيل مساعدات مالية للمؤسسة حتى تنجز هذه الأخيرة عملية التشخيص، متبعة في قيامها بهذه العملية النماذج المتفق عليها في عقد التمويل.

5 -**تقديم الملف للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية**: بعد قبول مديرية التأهيل لملف المؤسسة الطالبة للانضمام إلى برنامج التأهيل، تقدمه بدورها إلى اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية مرفقا باستمارة القرار، حيث تتخذ اللجنة احد القرارات التالية:

- الموافقة: يتم قبول الملف و بالتالي تتحصل المؤسسة على مساعدات المالية المحددة، و هنا يعقد اتفاق بين وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة و المؤسسة المعنية يحدد حقوق و التزامات الطرفين، الإجراءات المتبعة، مبلغ المساعدات الممنوحة، طرق الاستفادة ...الخ؛

-الإرجاء و التأخير: بمعنى إعادة التقييم المعمق للملف و من ثم إعادة دراسته لمرة الثانية من قبل اللجنة، فيطلب من المؤسسة دراسة مكملة للنقاط الناقصة، ثم يرسل الملف من جديد إلى اللجنة لاتخاذ القرار بشأنه؛

-الرفض: و يتم إبلاغ المؤسسة بعدم استيفاء الملف للمعايير الموضوعة، و بالتالي رفضه.

[1] Ministère de l'industrie et de la restructuration, Manuel des procédures, Op-cit, p: 09.

6 -**تنفيذ برنامج التأهيل**: يتم تنفيذ برنامج التأهيل من خلال تقديم المساعدات المالية ثم متابعة استعمالها، فهذه المساعدات معددة و موضحة في قرار اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية، و هي موضوع الاتفاق الممضي بين الوزارة و المؤسسة، وتنفذ على مرحلتين [1]:

-حصول المؤسسة على تسبيق بقيمة من إجمالي المساعدات بعد الإمضاء على الاتفاق، و تقديم المؤسسة حينها إثباتا بنكيا على تلقيها الأموال من الوزارة؛

-منح المساعدات عن طريق سداد فواتير الخدمات و الأجهزة التي تتحصل عليها المؤسسة.

المخطط التالي يبين آلية عمل برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية، و هو موضوع من طرف وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة.

[1] Ministère de l'industrie et de la restructuration, Manuel des procédures, Op-cit, p: 12.

الشكل رقم (02-04): آلية عمل برنامج التأهيل

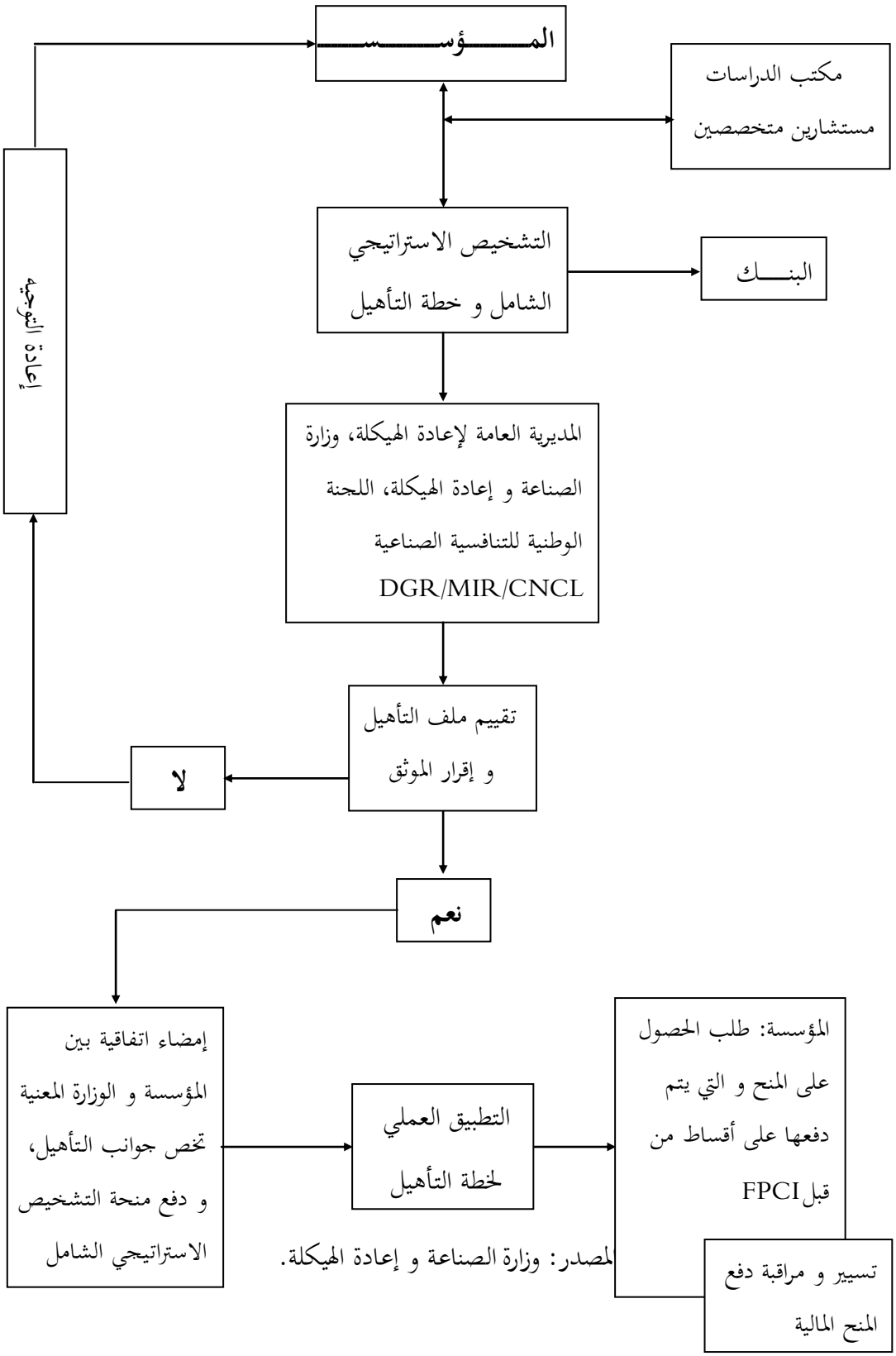

المصدر: وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة.

المطلب الثاني: برنامجي تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

في سبيل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قامت الجزائر بتجسيد برنامجين أساسين لتأهيل هذا النوع من المؤسسات، الأول تحت الإشراف المباشر لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية، أما الثاني فهو نتيجة التعاون مع الاتحاد الأوروبي و يعرف ببرنامج ميدا MIDA، كما يوجد برنامج آخر في إطار التعاون الجزائري الألماني الكندي.

أولا: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

هو برنامج موجه للمؤسسات التي تشغل أقل من 20 عامل، مدته 06 سنوات، وضع حيز التنفيذ بداية من سنة 2006، رصدت له ميزانية تقدر بـ 06 مليار دينار جزائري، تم عرضه و حظي بموافقة كل من مجلس الحكومة بتاريخ 10 ديسمبر 2003، و مجلس الوزراء بتاريخ 08 مارس 2004.

و إنما يحذو هذا البرنامج حذو سابقة، بغية ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطوير تنافسيتها، لينعكس ذلك ايجابيا على المنتجات الوطنية لتستجيب للمقاييس العالمية.

1 -دوافع تطبيق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

- إن انتهاج الجزائر لسياسة الانفتاح على الأسواق الخارجية و تحرير التجارة الخارجية و تفكيك الحواجز الجمركية يحتم على المؤسسات الجزائرية و خاصة الصغيرة و المتوسطة منها الارتقاء بمستواها التكنولوجي، التسييري و التنظيمي و هذا ما يتطلب برامج خاصة لتأهيلها؛
- تشكل تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر الركن الثاني لإصلاحات الاقتصادية، و بالنظر إلى عددها الذي وصل عند نهاية السداسي الثاني من عام 2006 إلى 269.282[1] مؤسسة عامة و خاصة، تشغل حوالي 924.746 عامل مصرح بهم لدى الصندوق للضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS و تساهم بأكثر من 47% في الناتج الداخلي الإجمالي؛

[1] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائية، نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 10 ، السداسي الثاني من 2006 ، ص: 04.

- برامج التأهيل الموجودة و حتى المنفذة بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي، لا تعنى بالمؤسسات التي تشغل أقل من 20 عامل، رغم أن هذه الأخيرة تشكل ما نسبته 97% من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2 -محاور البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهدافه:

يمكن تمثيل برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الشكل الموالي:

الشكل رقم(02-05) : البيان العام لبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

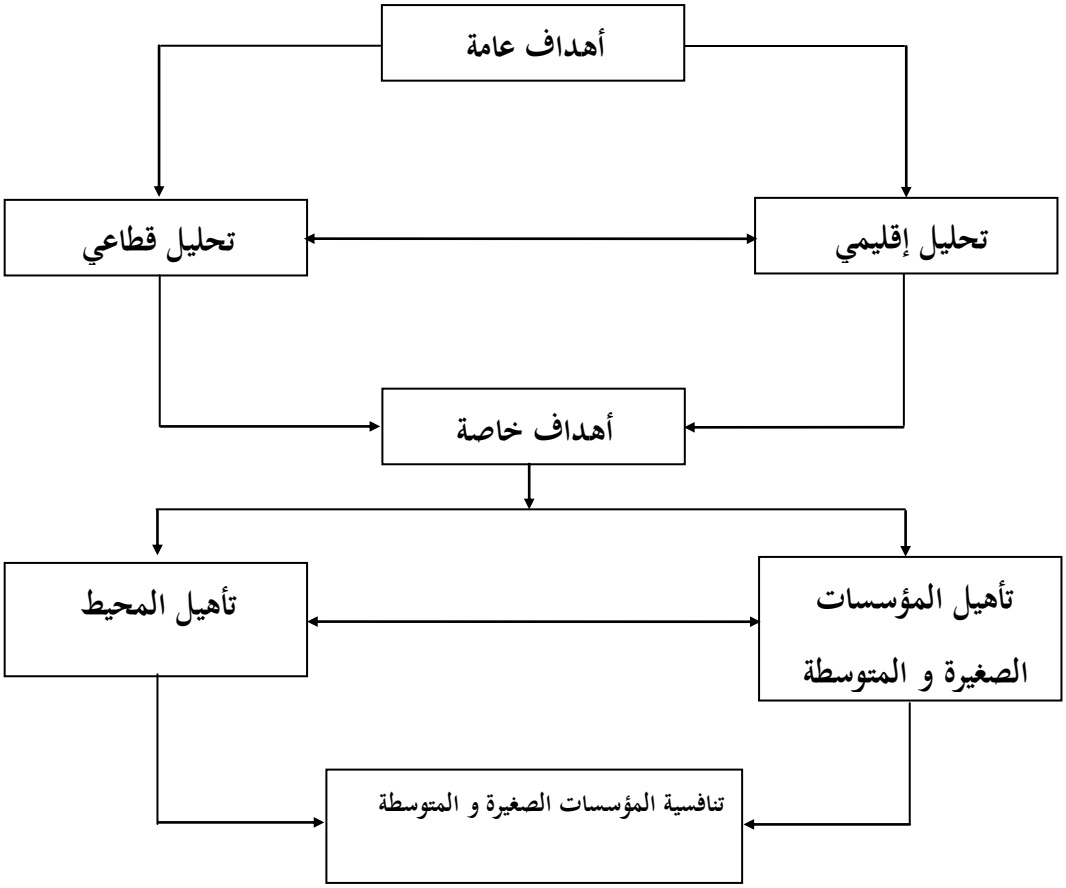

المصدر: Accord d'association entre L'Algérie et l'union Européenne, p3.

و حسب الشكل فإن هذا البرنامج يشمل أربعة محاور أو جوانب رئيسية و هي:

- **الجانب القطاعي**: من خلال تحليل قطاع النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة المعنية بالتأهيل؛
- **الجانب الإقليمي**: من خلال توحيد المعايير و المقاييس للولايات ذات الأولوية، حيث يمس البرنامج في المرحلة الأولى، 10 ولايات يرتكز فيها أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

- **جانب المحيط:** من خلال تحسين المحيط المؤسساتي و هياكل دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- **جانب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** من أجل تحسين تنافسيتها و جعلها في المستوى المطلوب.

كما أن لهذا البرنامج أهداف عامة و أخرى خاصة نوضحها كما يلي [1]:

أ -**الأهداف العامة:** يهدف هذا البرنامج إلى موجهة متطلبات تحرير المبادلات و حركة السلع و الخدمات بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر، و ذلك بجعل المؤسسات قادرة على مواكبة التطور التكنولوجي في الأسواق، و كذا تحسين تنافسيتها على مستوى الأسعار و الجودة و الإبداع.

ب – **الأهداف الخاصة:** منها وضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و إعداد سياسة وطنية لتأهيل هذه المؤسسات كما يهدف إلى التفاوض حول المخططات و مصادر تمويل البرنامج، و متابعة هذا البرنامج، و كما يعمل على وضع بنك المعلومات يخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تحسين و تطوير قدرتها التنافسية.

3 -الهيئات المكلفة بالبرنامج:

يتم تنفيذ البرنامج من طرف هيئات تشرف على ذلك و التي جاءت تابعة لحزمة النصوص و القوانين التي تنظم عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي كما يلي:

- صندوق ضمان القرض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- صندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

4 -إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لا تختلف إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن ذلك عن الإجراءات الخاصة بتأهيل المؤسسات الصناعية و هي تتمثل في:

[1] سهام عبد الكريم،"دور الشراكة الأجنبية في زيادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية– دراسة حالة مجمع صيدال "، نفس الرجع السابق، ص: 106.

-التشخيص الاستراتيجي العام لوضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إعداد خطة التأهيل و مخطط التأهيل؛

- تبني برنامج التأهيل من طرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

-تنفيذ و متابعة خطة التأهيل؛

-منح المساعدات المالية.

بحيث تتمثل المساعدات المالية المقدمة في إطار برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنسبة 100% من تكلفة التشخيص الاستراتيجي، و كذا 100% من تكلفة الاستثمارات غير المادية، أما تكلفة الاستثمارات المالية فتغطيها المساعدات 20% فقط، و يقدر المبلغ الأقصى لتمويل خطة التأهيل بـ 05 مليون دينار جزائري.

ثانيا: برنامج ميدا MEDA [1]

هو برنامج يجسد التعاون و التنسيق الجزائري الأوروبي في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تشغل أكثر من عشرين 20 عامل، يمتد على 05 سنوات (2006/2002)و رصدت له ميزانية تقدر بـ 62.9مليون أورو (57 مليون أورو مساهمة الاتحاد الأوروبي، 3,4 مليون أورو مساهمة وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية، 2,5 مليون أورو مساهمة المؤسسات المستفيدة) [2] ، يسيره فريق مختلط يجمع بين خبراء جزائريين و أوروبيين، يتوفر على خمس وحدات جهوية: الجزائر، عنابة، غرداية، وهران و سطيف.

1 -مهامه:

- تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- دعم قدرات جمعيات أرباب العمل و الجمعيات المهنية؛
- إيجاد و تطوير وسائل تمويل جديدة لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- تغطية الضمانات المقدمة لصندوق ضمان القروض.

[1 et 2] Ministère de la PME et de l'Artisanat (avec la collaboration de : Euro développement PME, Entreprise mise a niveau Algérie), Commission Européenne, Programme d'appui aux PME/PMI Algériennes, Euro développement PME, 2003, pp: 01-05.

2 -منهجيته:

- الاقتراب من المؤسسات؛
- اختيار المؤسسات الأكثر قابلية للتأهيل؛
- التشخيص الأولي؛
- عمليات التأهيل و التطوير؛
- متابعة المؤسسات و المستفيدين.

3 -أهدافه:

يهدف البرنامج بصفة أساسية إلى تقوية و دعم تنافسية المؤسسات الصناعية الخاصة، و لتحقيق هذا الهدف، يسعى هذا البرنامج إلى القيام بعمليات ترمي إلى تطوير عقلية المسير بالموازنة مع التطور الحاصل في السوق خصوصا مع ظهور و ازدهار السوق الأورومتوسطي، و في المحيط الأعمال و الممارسات التسييرية.

4 -وسائل التنفيذ:

- التشخيص و عمليات التأهيل؛
- التكوين و الحصول على المعلومات؛
- مخطط للأعمال و البحث عن شركاء؛
- إعداد مخطط للتمويل و مساعدة المؤسسات في تعاملاتها مع البنوك؛
- العمل مع صندوق ضمان القروض و تسهيل عملية تغطية القرض.

5 -ميادينه:

- التطور الاستراتيجي؛
- التجارة و التسويق؛
- إدارة الأعمال و التنظيم؛
- تسيير الموارد البشرية؛
- المالية و المحاسبة؛
- مراقبة التسيير؛
- الإنتاج (التحكم في التكاليف، التنظيم، الجودة، الصيانة، المؤونات و المخزون...).

خلاصة الفصل الثاني:

تطرقنا في الفصل الثاني إلى برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، الذي أصبح ضرورة ملحة أملتها المتغيرات الاقتصادية العالمية، ونقصد هنا على وجه التحديد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، هذان الحدثان يشكلان نقطة تحول مهمة ومنعرجا حاسما في علاقة الجزائر بمحيطها الاقتصادي العالمي.

تعد الحاجة إلى التأهيل وليدة الظروف الاقتصادية السابقة، وما على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلا أن ترفع التحدي وتمضي قدما بغية تحقيقه، لأنه برنامج يساعد على عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي، في إطار اقتصاد منفتح ومنافس على الصعيدين الداخلي والخارجي.

المقدمة

يشهد الاقتصاد الجزائري في الآونة الأخيرة العديد من التحولات و التطورات و هذا لمسايرة المعطيات المستخدمة التي تفرزها العوامل الاقتصادية و الاجتماعية السائدة في كل مرحلة بالإضافة إلى الاندماجات بين الشركات الكبيرة على مستوى الاقتصاد العالمي و بروز التقسيم الدولي الحديث للعمل و زيادة سيطرة الدول المتقدمة على المنظمات في ميدان التصويت و اتخاذ القرارات، توجهت الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى اتخاذ عدة إجراءات إصلاحية و هيكلية عن طريق انتهاج سياسة اقتصادية تهدف إلى تحقيق معدلات نمو جيدة و مستمرة.

بدأت معالمها منذ صدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية سنة 1988 ثم إتباع عدة سياسات مالية ونقدية انكماشية لتنتهي1998 بتحقيق نسبة هامة من التوازنات الكلية و لكنها تبقى اليوم مرهونة بعدة تحديات بعد دخول الجزائر في مرحلة حاسمة من تاريخها الاقتصادي باتجاهها نحو اقتصاد السوق و انضمامها إلى منظمة الخارجية للتجارة OMC و الذي يتطلب اعتماد جملة من السياسات و الإجراءات المرفقة التي تؤدي إلى تصحيح إختلالات هياكل الإنتاج من خلال إحداث النقلة التأهيلية الصحيحة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية. وهي التي ما إن تشافت من أسقام مرحلة التسيير الإداري للجهاز الإنتاج حتى دخلت في معضلات المرحلة الانتقالية و ما صاحبها من تقلبات و تذبذبات على مستوى السياسة الاقتصادية الكلية بشقيها النقدي و المالي مما اسقط عليها آثار كانت معظمها سلبية.

وتركزت أساسا حول أدوات السياسة النقدية و المالية التي تستهدف إحداث الاستقرار في الاقتصاد الكلي و التوازن على مستوى الأسواق الثلاث (نقود، عمل، سلع و خدمات) و الذي لا يمكن أن يتأثر إلا من خلال جملة من التكاليف التي تتحملها المؤسسة الاقتصادية. مما جعل معظم المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تتهاوى إلى درجة الإفلاس و الزوال.

و هذا ما يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير السياسة النقدية و المالية على تأهيل المؤسسات الاقتصادية؟

و التي تندرج تحتها عدة تساؤلات فرعية:

-كيف تعرف كل من السياسة النقدية و المالية؟ و ما هي أهم أدواتها؟

-ماذا نعني ببرنامج التأهيل الوطني للمؤسسات الاقتصادية؟ ما هي آلياته؟ و ماذا عن أهدافه؟

-هل يمكن للتأهيل أن يحقق مستوى معين من التنافسية؟

-كيف تؤثر السياسة النقدية و المالية على تأهيل المؤسسة؟

فرضيات البحث:

و للإجابة على هذه الأسئلة وضعنا الفرضيات التالية:

-السلطة النقدية تساهم في ضبط العرض النقدي؛

-السياسة المالية تهدف لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة بواسطة كافة أدواتها؛

-يساهم التأهيل في زيادة تنافسية المؤسسات الاقتصادية؛

-تؤثر السياسة النقدية والمالية سلبا أو إيجابا على تأهيل المؤسسة.

أهداف البحث:

بطبيعة الحال، كان اختيارنا لموضوع " أثار السياسة النقدية و المالية على تأهيل المؤسسة " بهدف تحقيق الآتي:

- إبراز أدوات السياسة النقدية والمالية التي تدخل لتحقيق الاستقرار؛
- محاولة إدراك مدى أثر السياسة النقدية و المالية على برنامج التأهيل؛
- ايضاح الايجابيات و سلبيات السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة.

أسباب اختيار البحث:

إن الأولوية تتجسد في معرفة مدى ملائمة برنامج التأهيل المؤسسات الاقتصادية كمنهج لرفع تنافسيتها من جهة، و من جهة أخرى رغبتنا في إضافة دراسة من هذا النوع و ذلك لأن الدراسات التي عالجت هذا الموضوع تعتبر قليلة.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية إثارة هذا النوع من البحوث فيمايلي:

- أنه من المواضيع القلائل التي تعنى بدراسة أثر السياسة النقدية و المالية على تأهيل المؤسسات الاقتصادية؛
- الأهمية التي تكتسبها المؤسسة الاقتصادية بصفتها النواة الاقتصادية الأولى، و دورها الكبير في بعث النشاط الاقتصادي و تحقيق التنمية، و بالتالي أثر صحتها المالية و النقدية على برنامج التأهيل؛
- الكشف عن الأسباب الجوهرية التي أدت إلى تأزم وضعية المؤسسات، حتى يتم تجنبها في المستقبل، ومعالجتها متى أمكن ذلك؛
- أبراز ما إذا حقق التأهيل كبرنامج الأهداف المتوخاة منه، أو هو عبارة عن إهدار للوقت و المال.

منهج البحث:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة و إثبات صحة الفرضيات الموضوعة استخدمنا خلال البحث المنهج الوصفي و المنهج التحليلي، و هذا في تحديد عناصر المشكلة المراد بحثها، فتعرضنا لأهم المفاهيم و المصطلحات المتعلقة بالموضوع قصد الوصول إلى معرفة دقيقة و تفصيلية لعناصر موضوع البحث، في المنهج الوصفي حاولنا وصف السياسة النقدية و المالية و وصف تأهيل المؤسسة الاقتصادية، و المنهج التحليلي بالتطرق إلى شرح مدى تأثير السياسة النقدية و المالية على تأهيل المؤسسة التي تم معالجتها خلال البحث.

حدود الدراسة:

الإطار المكاني هو دراسة حالة مؤسسة إنتاج الحليب و مشتقاته بسيدي سعادة-يلل- غليزان.
أما الإطار الزماني للدراسة مدة التربص التي دامت 03 أشهر بالمؤسسة لمحاولة إعطاء صورة على أثر السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة.

صعوبات البحث:

بالرغم من توفر الكثير من المصادر و المراجع العلمية حول موضوعي السياسة النقدية والمالية و تأهيل المؤسسة إلا أننا سجلنا نقص الدراسات و المراجع في تحليل أثار بين موضوع التأهيل في المؤسسة الاقتصادية و السياسة النقدية و المالية.

خطة البحث:

لتوضيح مختلف جوانب البحث ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول:

حيث تناولنا في الفصل الأول دراسة وصفية لماهية السياسة النقدية و المالية ثم التطرق إلى السياسة النقدية و المالية في الفكر الاقتصادي، كما تم التطرق إلى طبيعة العلاقة ما بين السياسة النقدية و المالية.

أما في الفصل الثاني فقد تناولنا ماهية تأهيل المؤسسات الاقتصادية، ثم إلى متطلبات نجاح عملية تأهيل المؤسسات الاقتصادية و صعوبات تنفيذها، ثم إلى البرنامج الوطني للتأهيل.

و في الفصل الثالث تطرقنا إلى تقديم محل الدراسة حيث تناولنا تاريخ نشأة المؤسسة ثم التعريف بها، من ثم الهيكل التنظيمي لها و ثم التطرق إلى أثر السياسة النقدية و المالية على تأهيل المؤسسة.

فهرس المحتويات

عناوين	الصفحة
كلمة الشكر و التقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال	
المقدمة	
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و المالية	**26 – 01**
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية والمالية	**13 – 03**
المطلب الأول: السياسة النقدية	09 - 03
أولا: مفهوم السياسة النقدية	03
ثانيا: أنواعها	04
ثالثا: أهدافها	05
رابعا: أدواتها	06
المطلب الثاني: السياسة المالية	13 - 09
أولا: تعريف السياسة المالية	09
ثانيا: أنواعها	10
ثالثا: أهدافها	10
رابعا: أدواتها	12
المبحث الثاني: السياسة النقدية والمالية في الفكر الاقتصادي	**20 –14**
المطلب الأول: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي	17 - 14
أولا: مدرسة الكلاسيكية	14
ثانيا: مدرسة الكينزية	15
ثالثا: مدرسة النقدية	16
المطلب الثاني: السياسة المالية في الفكر الاقتصادي	20 - 17
أولا: مدرسة الكلاسيكية	17
ثانيا: مدرسة الكينزية	18
ثالثا: مدرسة النقدية	19

المبحث الثالث: طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية و المالية	**25 – 21**
المطلب الأول: السياسة النقدية والمالية	21
المطلب الثاني: السياسة النقدية و المالية و الجدل بين الكينزيين و النقوديين	23
خلاصة الفصل الأول	**26**
الفصل الثاني: تأهيل المؤسسة الاقتصادية	**54 – 27**
تمهيد:	28
المبحث الأول: ماهية تأهيل المؤسسات الاقتصادية	**36 – 29**
المطلب الأول: تعريف تأهيل المؤسسة	31 - 29
أولا: تعريف منظمة المتحدة للتنمية الصناعية	29
ثانيا: تعريف نورث دوجلاس "N.Douglace"	30
ثالثا: تعريف عبد الحق لميري "Abdelhak Lamiri"	30
المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التأهيل المؤسسات الاقتصادية	36 - 32
أولا: مبادئ التأهيل	32
ثانيا: أهداف برنامج تأهيل المؤسسات	33
المبحث الثاني: متطلبات نجاح عملية تأهيل المؤسسات الاقتصادية و صعوبات تنفيذها	**39 – 37**
المطلب الأول: متطلبات نجاح عملية تأهيل المؤسسات الاقتصادية	37
المطلب الثاني: صعوبات تنفيذ برنامج التأهيل	39
المبحث الثالث: البرنامج الوطني للتأهيل	**53 – 40**
المطلب الأول: برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية	48 - 40
أولا: محتوى البرنامج	40
ثانيا: الهيئات المشرفة على البرنامج	41
ثالثا:إجراءات تأهيل المؤسسات الاقتصادية	42
رابعا: مخطط التأهيل	45
المطلب الثاني: برنامجي تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	53 - 49
أولا: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	49
ثانيا: برنامج ميدا	52
خلاصة الفصل الثاني	**54**

الفصل الثالث:دراسة حالة مؤسسة إنتاج حليب و مشتقاته– سيدي سعادة–	**71 –55**
تمهيد:	56
المبحث الأول: تقديم محل الدراسة	**62 –57**
المطلب الأول: تاريخ المؤسسة	57
المطلب الثاني:لمحة عن المؤسسة	60
المبحث الثاني: أثر السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة	**70 –63**
المطلب الأول: الأثر التمويلي و التنافسي	63
المطلب الثاني: الأثر التشريعي و الجبائي	68
خلاصة الفصل الثالث	**71**
الخاتمة	**76–72**
قائمة المراجع	**77**

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	السياسة المالية و التزاحم الاستثماري	24
01-02	مسار برنامج التأهيل	31
02-02	مبادئ التأهيل المؤسسات.	32
03-02	أهداف برنامج التأهيل.	34
04-02	آلية عمل برنامج التأهيل.	48
05-02	البيان العام لبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	50
01-03	الهيكل التنظيمي للديوان الوطني للحليب و مشتقاته.	58
02-03	الهيكل التنظيمي الجهوي الغربي للحليب و مشتقاته Orolait.	59
03-03	يوضح هيكل المؤسسة.	62
04-03	يوضح اثر سعر الخصم.	64
05-03	يوضح أثار سياسة سعر الصرف.	67
06-03	يوضح منحنى لافر " LAFFER".	69

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب:

1. أحمد فريد مصطفى و سهير السيد، "السياسات و بعد الدولي لليورو "،مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.

2. بول و سام ويلسون، "الاقتصاد"، ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.

3. بلعزوز بن علي، " محاضرات في النظريات و السياسات النقدية "، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

4. توماس مابر و آخرون،"النقود و البنوك"، ترجمة احمد عبد الخالق و احمد بديع بليج، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002.

5. جميل الزايدانين، "السياسات في الجهاز المالي "، دار وائل للنشر، عمان، 1999 **.**

6. حامد عبد المجيد دراز، " السياسات المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثالثة،1999.

7. حامد عبد المجيد دراز، " السياسات المالية"، دار النشر قصر الصفا، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، 2002.

8. حسين كامل فهمي،" أدوات السياسة النقدية التي تستخدماه البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2006.

9. حميدات محمود، "النظريات و السياسات النقدية"، دار الملكية للطباعة و الإعلام و النشر و التوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 1996.

10. رشاد العصار و رياض الحلبي، " النقود و البنوك"، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2000.

11. زكريا الدوري و يسرى السامرائي، "البنوك المركزية و السياسات النقدية "، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2006.

12. سمير محمد معتوق، "النظريات و السياسات النقدية "، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1989.

13. صالح مفتاح، " النقود و السياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات) "، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005.

14. ضياء مجيد الموسوي، "الاقتصاد النقدي"، دار الفكر، الجزائر، 1993.

15. ضياء مجيد الموسوي، "الإصلاح النقدي "، دار الفكر، الجزائر، الطبعة الأولى، 1993.

16. عادل أحمد حشيش،"أساسيات المالية العامة (مدخل لدراسة فن المالي للاقتصاد العام) "، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006.

17. عادل فليح العلي، "المالية العامة و التشريع المالي "، الدار الجامعية للنشر، الموصل، 2002.

18. عبد المطلب عبد المجيد، " اقتصاديات المالية العامة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004-2005.

19. عبد المطلب عبد الحميد، "النظرية الاقتصادية- تحليل جزئي و كلي للمبادئ "، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2000.

20. عبد المنعم و نزار سعد الدين العيسى، " النقود و المصارف و الأسواق المالية "، دار وائل للنشر، 2003.

21. محمد العربي الساكر، "الاقتصاد الكلي"، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006.

22. محمد زكي الشافعي، "مقدمة في النقود و البنوك"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.

23. محمد عبد المنعم عفر و أحمد فريد مصطفى، " الاقتصاد المالي الوضعي و الإسلامي بين النظرية و التطبيق "، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية .

24. محمد فوزي أبو السعود، "مقدمة في الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

25. مصطفى سلمان و حسام داود، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2000.

26. منير أحمد هندي، "الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات"، دار المعارف للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2005.

27. ناظم محمد فوزي الشمري، "النقود و المصارف و نظرية النقدية"، زهران للطباعة و النشر، الأردن، 2006.

ثانيا: الأطروحات و المذكرات:

1. ابتسام بوشريط،" آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية(دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية)"،مذكرة شهادة الماجيستر في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009.

2. بوشارب أحمد، "تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل منطق التبادل الحر الاورو–متوسطية "، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر، جامعة الجزائر.

3. زراية أسماء، " آثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر "، مذكرة لنيل شهادة الماستر، في علوم الاقتصادية، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2011/2010.

4. سهام عبد الكريم، "دور الشراكة الأجنبية في زيادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية– دراسة حالة مجمع صيدال "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستر في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2007.

5. عليواش أمين عبد القادر، "أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني"، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر، جامعة الجزائر، 2007/2006.

6. ماجدة مدوخ، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)"، رسالة ماجستير،2003/2002.

ثالثا: الملتقيات:

1. إبراهيم عبد الحليم عبادة، السياسة النقدية ضوابطها و موجهاتها في اقتصاد الإسلامي "، الملتقى الدولي لمعهد العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير بعنوان الاقتصاد الإسلامي، الواقع و رهانات المستقبل، غرداية، الجزائر،
2. تشام كمال و تشام فاروق، " دور و أهمية التأهيل في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات "، دراسة مقارنة الجزائر– تونس – مغرب، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، أفريل2006.
3. كمال رزيق و عمار بوزعرور، " التصحيح الهيكلي و أثره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر "، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية و تعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية و كلية التسيير، سطيف،30/29 أكتوبر 2001.
4. نصيرة قريش، "آليات و إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر "، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 18/17 أفريل 2006.

المراجع باللغة الفرنسية:

1. Abdelhak Lamiri," Management de l'infirmation, et mise à niveau des entreprises", OPU, Alger, 2003.
2. Mohamed Lamine Dhaoui et Boualem Abassi," Restructuration et Mise a niveau d'entreprise", guide méthodologique, Ministère de L'industrie & ONDI Alger, 2003.
3. Ministère de la PME et de l'Artisanat (avec la collaboration de : Euro développement PME, Entreprise mise a niveau Algérie), Commission Européenne, Programme d'appui aux PME/PMI Algériennes, Euro développement PME, 2003.
4. Ministère de l'industrie et de la restructuration, Dispositif opérationnel de mise a niveau des enterprises et de leur environnement, 2005.
5. Ministère de l'industrie, Fonds de promotion de la compétitivité industrielle, Manuel des procédures, 2006.

بسم الله الرحمن الرحيم
كتبه ١٤١٧

كلمة الشكر و التقدير

الحمد لله الذي وفقنا لانجاز هذا العمل، وبعد:

إنَّ واجب الاعتراف بالجميل يملي علي وأنا أنهي مذكرتي هذه، أن أتقدم بفائق شكري وتقديري إلى أستاذي الفاضل " **بوضراف الجيلالي**" لتفضله بالإشراف علي في انجاز هذه المذكرة، وعلى التوجيهات القيمة والجهود العلمية المتواصلة التي بذلها معي خلال فترة إعداد البحث والتي كان لها الأثر الكبير في إتمامه على النحو الذي انتهى إليه.

كما أرى أنه من الضروري أن أسجل فائق شكري وتقديري لأساتذتي جميعا.
كما لا يفوتني أن أشكر جميع الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة، وذلك لتفضلهم بمناقشة هذا العمل من أجل تقييمه وتصويبه وإلباسه ثوبا أكاديميا.

وفي الختام أسجل فائق امتناني وتقديري و شكري لزملائي وزميلاتي كلهم وفاءا لكل التعاون والصداقة والاحترام الذي أوجدوه بيننا.
عسى أن تسعفنا الأيام القادمة في رد ولو القليل من الجميل الذي قدموه لنا.

الإهداء

إلى النبع الطيّب كطيبة الأرض.....

إلى والدتي.....حفظها الله وأطال في عمرها؛

إلى روح والدي رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه؛

إلى جميع إخوتي وأخواتي الذين وقفوا إلى جانبي في السَراء والضراء.

إلى جميع صديقاتي في الدراسة التي أمضيت معهم أروع و أجمل أيام حياتي ملئها الحب و الاحترام " نجاة، فاطمة، بختة، ...

إلى جميع زميلاتي و زملائي
و إلى خاصة من لم يذكرهم قلمي و لن ينساهم قلبي

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

ملاح إيمان